نادرة عراقية

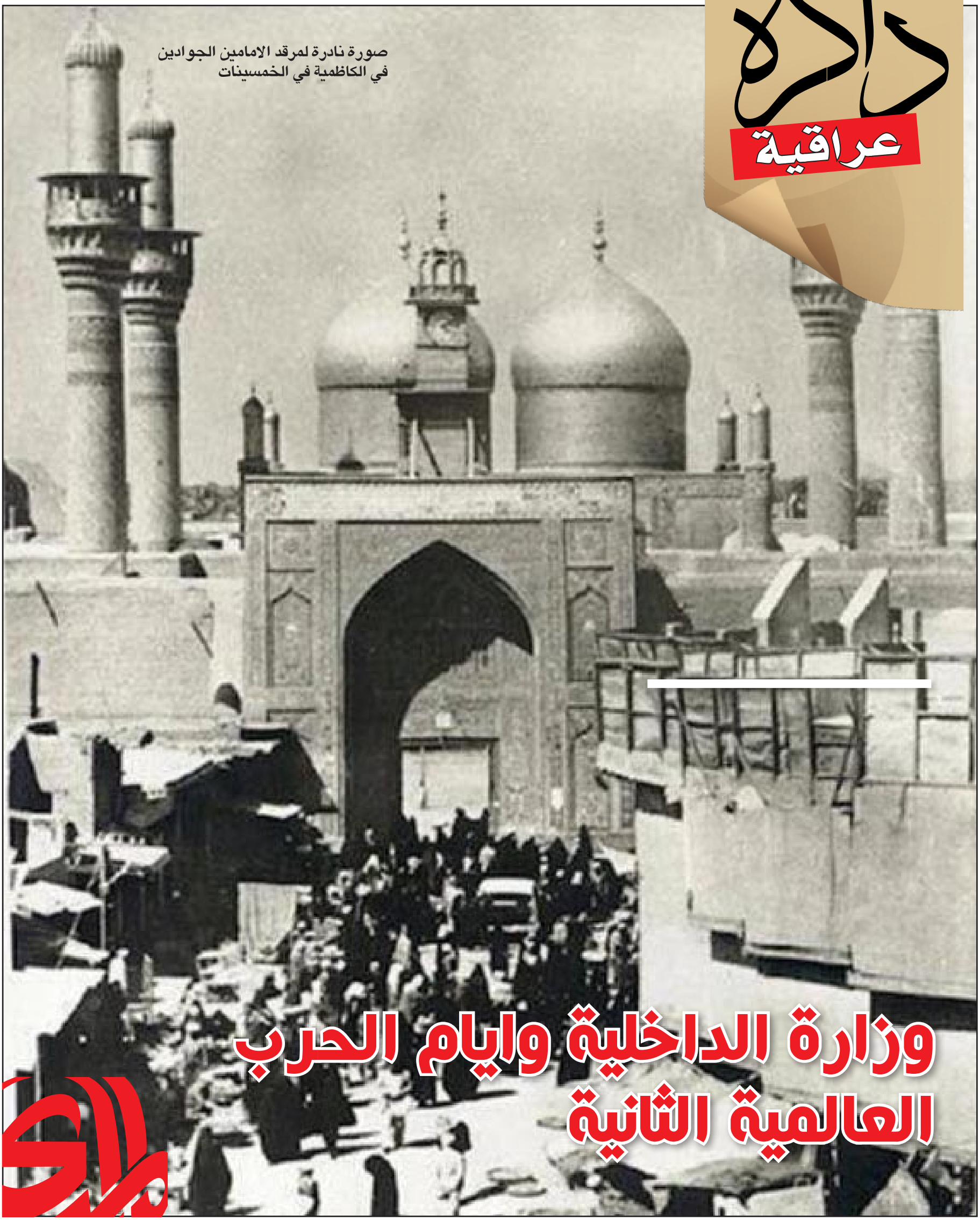

صورة نادرة لمرقد الامامين الجوادين في الكاظمية في الخمسينات

وزارة الداخلية وايام الحرب العالمية الثانية

العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

الشحاذون (المكادي) في بغداد القديمة

■ عزيز جاسم الحجية
مؤرخ تراثي راحل

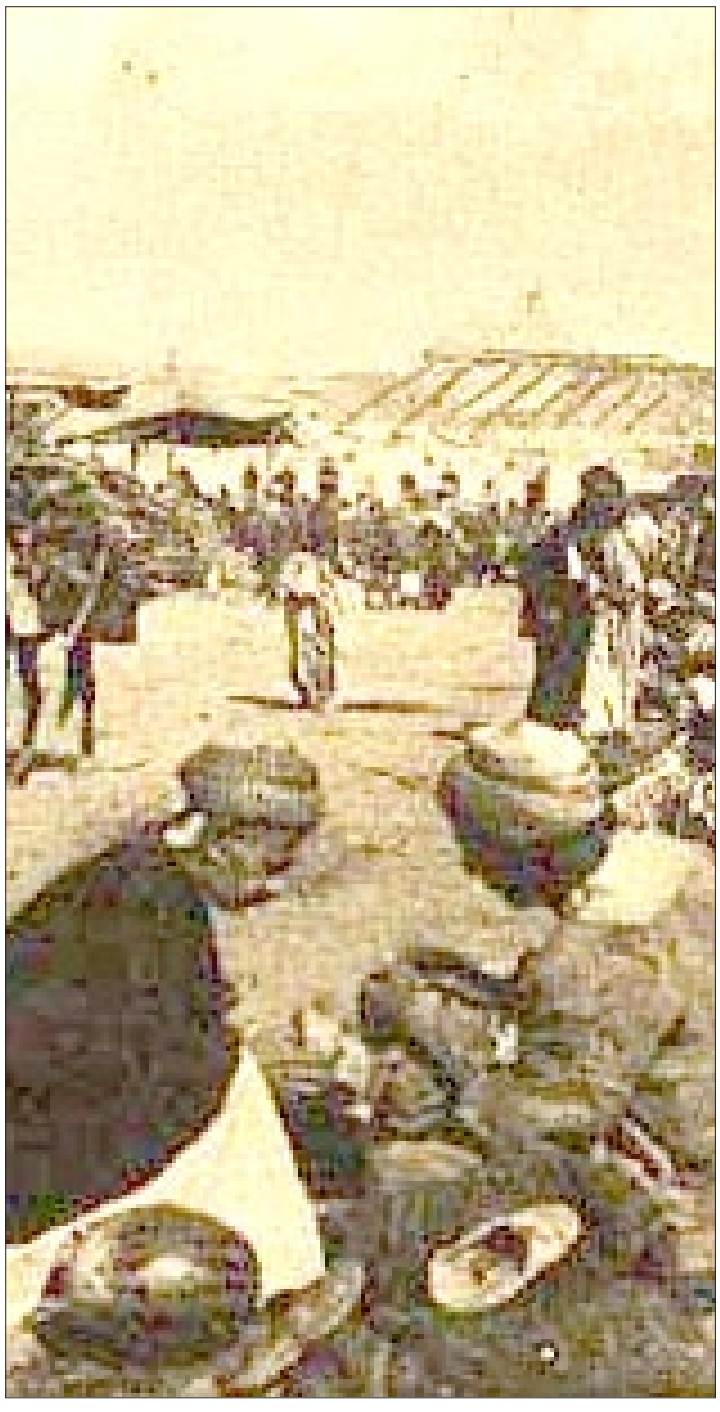

يسمي البغادة الشحاذين بـ (المكادي) أو مجادي ومفردهم مجدي ومنهم من يسميه (مسايل) المتسائل أو (أبن السبيل) وهو الفقير الذي يتجول في العكود أو الدرابين لأستعطاف الناس وأستدرار عطفهم وشفقتهم مستعيناً بالمسكنة وبنداءاته التي تحنن قلوبهم لجمع قوت عياله .وقد زاد عدد المكادي في بغداد نتيجة ضلم وسيطرة الحكم العثماني والحكم البريطاني الذي تلاه فقد خلق في العراق طبقات (الزناكين) الأثرياء والفقراء والمعدمين الذين لا يجدون قوت يومهم فأضطر بعضهم للجدية (التسول) وللجدية أنواع :
فهناك من يقف على أبواب الجوامع أيام الجمع عند صلاة الظهر أو قرب المزارات في المناسبات التي يعرفها الناس وهناك من يتشبث بالدين لأجل التكسب فمنهم من يقرأ بعض الأيات القرأنية أو الدعوات التي تدعو الى الكرم والأحسان وتدعو الناس للصدقة وأعانة المحتاجين وهم يتجولون في الأسواق المكتظة بالناس ومنهم من يستحدم الوسائل الموسيقية (كالضرب على الدف والتغني بمدح الرسول الأعظم (ص))
وهناك من يتضاهر بالعمى أو العرج أو عاهة أخرى أو يتفق مع بعض ذوي العاهات أو المعوقين الذين أصيبو بحادث فأنقطعت يده أو بترت ساقه فيتخذ من ذلك الصبي المعوق أبناً له ويستعطف الناس لأقوال وعبارات رقيقة تستدر العطف على ذلك المسكين الذي فقد ذراعه أو احدى ساقيه ولم يعد يقوى على تحصيل قوته وربما اتفق مع احداهن لتمثيل دور الزوجة التي فقدت زوجها بحادث وخلف (كومة جهال) وقد طرحت صغيرهم وهو يرضع والأخر نصف عار يفترش الأرض ويتوسد ساق أمه وثالث يصرخ من الجوع والخ .... من الفصول التمثيلية .
وهناك من ممتهن (الجدية حيلة) وهم يمتلكون ما يكفيهم للعيش عيشة حسنة من يظهركل منهم بأخلاق بالية وهو يمثل دور الفقير المعدم ، يستعطف الناس بنداءات رقيقة لجمع المال فقط حيث يفرش قطعة قماش على الأرض كي يرمي الناس عليها ما تجود به أكفهم من (الخردة) الموجودة في جيوبهم ومن هذة النوع من المكادي من يدور في المقاهي ليجمع نقود أكثر . ومن يذق حلاوة الكدية ولذتها (لأنها أخذ دون عطاء) أو (تجارة دون رأس مال) يحرص عليها ولا يلوم أهلها لما فيها من لذة الأسترزاق بلا تعب . وكان مجادي اليهود من عجزتهم ومكفوفيهم يجلسون في الطرقات التي تقع قرب بيعهم يلهجون بعبارات الأستجداء والأسترحام .. ومما يرد من أقوالهم في هذا المعنى :

(أبدالك لسة مستفتحت) أي حتى الأن لم يعطيني أحد من صدقة يتصدق بها علي .

نداءات المكادي :

غالباً ما كنت أسمع ــ وأنا صغير خصوصاً في الفترة بين أذان المغرب وأذان العشاء لا سيما في فصل الشتاء أذ يعتكف الناس في بيوتهم من شدة البرد ـ صوتاً يصل أذني بنغم حزين يدعو الى الرأفة والشفقة يقول : وين اليكول هذا عشاك يا فقير ؟ وين اليرحم الضرير ؟ ومازلت أذكر أمي رحمها الله وهي في غرفتنا المطلة المطلة على الدربونة تطلب مني أيقاف (المسايل) أي السائل فأرفع الشباك وأصيح بأعلى صوتي لأيقافه ثم أنزل خلفها لنعطيه ما فضل من عشاء العائلة حيث كان يسكب الطبيخ في أناء مغلق برقبته فوق بعضه (التمن مع المرق) وبعضهم كان يعزل الخبز في عليجة كان يعلقها على كتفه الأخر وهو يدعو للعائلة بشتى الأدعية (الله يخلي أبو بيتج ، الله ينطيكم العافية ، الله يخلي الجهال ، وغيرها.) وعند وقف المكدي على باب أحد الدور وليس لديهم ما يعطوه يقولون له : (على الله) ، (أو الله ينطيك) ومنهم من يقول له (خدا بدا) أي الله يعطيك بالغة الكردية .
ومن نداءات المكادي أيضاً :

وين اليرحم الفقير ؟
المال مال الله والصخي (السخي) حبيب الله.
الصخي حبيب الله والبخيل عدو الله .
عطاية قليلة تدفع بلاية كثيرة عند الله.
أنيالك يا فاعل الخير .
يا كريم ... يا الله .
وينك يا فاعل الخير ؟
وين اليرحم الضرير بليلة الجمعة والثواب عند الله ؟
الصدقة تدفع القضا والبلا .
دفعة بلا عنكم وعن أولادكم .

الجدية في الأمثال :

أبليس أشتغل بكل شغلة يوم ، وأشتغل بالجدية أربعين يوم : يضرب لأستطابة الجدية دأب الكسالى والمتحايليين وذلك لأنها لا تبخل على متعاطيها بالربح الوفير كما أنها لا تحتاج الى رأس مال ولا تتحمل خسارة .
مجدي من مجدي والله يرحمك يا جدي : يضرب لما لدى الطبقات الفقيرة من التنابذ والتحاسد وأبتغاء الفتنه والشحناء بالرغم من أن لهم عدواً مشتركاً يكرههم جميعاً .
مجدي كركوك وعليجته قديفة : يضرب للمملق المعدم يتضاهر بما لا يلائم وضعه من كبر وأبهة .
مجدي كركوك وخنجرة بحزامة : يضرب للذليل يتمثل وضع الأقوياء الأشداء .
اليشتغل بالغروب يكدي بالبوب : يضرب لدفع الكسول الى العمل وللتبكير في النهوض من النوم والذهاب الى العمل للحصول على الرزق الحلال دون الأستجداء من أبواب الناس .
يجدي ويهدي : يضرب لمن يتظاهر بغير مظهره ولسوء التصرف وعدم التدبير فأن من شأن المتسول الأخذ دون العطاء .
مثل فلس المجدي : يضرب للشيء يتداعى عليه الناس قبل أن يتم تمامه أو يستقيم نصابه .
علمته على الجدية كام يغلبني ببوب كبار : يضرب لشديد الحذق في تعليم الحيل يكون ذا فضل على أحد الناس فلا يجزيه هذا الى بمنافسته في مجال الكسب ومزاحمته على الشهرة .
الطشت مكدي (من أمثال النساء) : يضربنه حين يقبلن على غسل بعض الملابس حيث يجدن أنفسهن أمام جمهرة كثيرة منها فيقلن ذلك في (الطشت) كناية عن نهمة وشراهته تشبيها له بمن يستجدي الناس .
الجدية كيمية ، (أي أن الأستجداء ضرب من الكيمياء) : يضرب في ما يتحصل عن طريق الأستجداء من الربح الجزيل تعليلا لفلسفة المجادي في أختيارهم هذه دون التكسب عن طرق أخرى .

كشكول يحود الشكول على الشكول : يضرب في أجتماع أصناف شتى من الناس لا تربط بينهم صفة معينة ، وهو مايرد مورد الأستخفاف والأزدراء بالناس .
صدقة قليلة تدفع بلايا كثيرة : يضرب للحث على أسعاف الملهوفين ولدفع الشرور بالأحسان (وهو من نداءات المكادي أيضاً) .
لا دنيا ولا آخره مثل مجادي اليهود : يضرب لمن فقده حاضره ومستقبله ، ولمن فقد الدارين (الدنيا والآخرة) .

مثل مجدي باب الشيخ .

وقد وردت الكدية على لسان أحد زوجات البخلاء ترددها بنغم حزين (كالعدودة) وكأنها ترثي حالها وهي تعيش حياتها التعسة مع زوجها البخيل فتقول :
ياريت ماخذتلي مكدي ××× ويصير جراب الخبز عندي
يخلص جراب الخبز ××× أكله كوم يارجال كدي
وقد ذكروا الكدية والمكادي بالكنايات في قولهم مجدي ميحب مجدي ـ كناية عن تباغض أبناء الصناعة الواحدة وتحاسدهم .
مجدي اليهود ــ كناية عمن أضاع حاضره وأيس من مستقبله ، شبه بالمكادي اليهودي .
زلك الشادي أبيت المكادي ـ كناية عمن يحدث ضجة وجلبة من جراء أمر تافه ، فأن زلق الشادي (القرد) ليس بالأمر العجيب ، ولكنه لما زلق في بيت المكادي أعتبروا ذلك أمراً مهما ، وأحدثوا من أجله ضجة وجلبة .

منع التسول :

حاولت الحكومات العراقية السابقة منع ظاهرة التسول بسن نظام يمنع ذلك ، فقد كفاني الأستاذ عبد الحميد العلوجي عناء التفتيش عن ذلك النظام الذي صدر في ١٣ شعبان سنه ١٣١٣ هـ الموافق ١٨٩٦ وهو من صلب التشريع العثماني القديم ، وقد احتلت فيه كلمة (العاصمة) مكان كلمة (الأستانة) فالذين يشاهدون مأموري الضابطة أو البلدية من المعلولين الذين ليس لهم معيل يتسولون ولا يراجعون دائرة العجزة ... يرسلون (بموجب المادة الثامنة) الى هذه الدار أذا كانوا من أهالي العاصمة ، أما اذا كانو من خارجها فيرسلون الى بلادهم . والذين يتسولون (بموجب المادة التاسعة) وهم قادرون على السعي والعمل ، يقبض عليهم من قبل الضابطة ، فمن كان منهم من العاصمة أو هوة من أهالي الخارج ولكنه قد توطن فيها فيسرح بعد أن تربطه الضابطة بكفالة ، أما اذا كان من أهالي الخارج فيعاد الى بلده لأجل أن يشغل من قبل دائرة بلديتها . لقد شيد المشروع العراقي على

أنقاض النظام العثماني نظام دور العجزة رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٧ م الذي حرمت مادته الثالثة من دخوله من قبل المتسولين الغرباء القادمين من الأفغان وأيران والهند والباكستان التي جلعت توفرها لازماً لقبول كل شخص ذكر كان أم انثى ضيفاً على الدار وهي :

أولاً ــ أن يكون عراقياً

ثانياً ــ ليس له معيل ولا يملك مالاً منقولاً أو غير منقول يكفيه مؤونته ويجب أن يؤدي هذا بشهادة من المختار ومصادقة المجلس البلدي.

ثالثاً ــ أن يكون مبتلى بعاهة دائمية أو وقتيه تجعله غير قادر على الكسب والعمل .

أما المادة الخامسة من هذة النظام فقد تعاونت مع المادة الثالثة التي ذكر منطوقها قبل الأن على حرمان المتسول العراقي القادر على الكسب والعمل ولا يشكو عاهة دائمية أو وقتية من الدخول في دور العجزة فقد ذهبت هذه المادة الى ذوي العاهات الذين يتسولون في العراق ويتخذون هذه العاهة وسيلة للتسول يحجزون بدور العجزة حتى يتعهد احد أقاربهم أو أصدقائهم بأعاشتهم وعدم أعطائهم المجال للتسول في الطرقات وتؤخذ من المتعهد كفالة بمبلغ لا يقل عن عشرة دنانير ولا يزيد على مائة دينار . أذا تكررت من قبل العاجز المخالفة فأن الكفالة تصبح ساقطة بطبيعتها .

أما قانون المتشردين فقد ألحقت مادته الأولى بالمتشرد من أتخذ الشحاذة وسيلة للأرتزاق مع قدرته على العمل ولذلك أصبحت عقوبة الشحاذ والمتشرد واحدة بموجب المادة التاسعة وأضحى من كان منهما يعتاد التردد الى أماكن تعدها الضابطة مريبة أو يأتي بأحوال وحركات داعية الى الشبهة يوقف ويحال وفق للأصول ويحكم عليه بالحبس من أسبوع الى ستة أشهر أو النفي من ثلاثة أشهر الى سنة وبموجب المادة (١٣) أصبح الشحاذ أو المتشرد الذي يتعرض للناس فعلاً أو يهددهم يضرب من عشرة الى ثلاثين سوطاً . وأختصت المادة السابعة عشر بالشحاذ دون المتشرد فنصت على أن من حث الأولاد الذين هم دون الخامسة عشرة ويغريهم على التسول بقصد الأنتفاع منه يحكم بالجزاء النقدي من (٢٠٠ فلس الى ٣ دنانير) وبالحبس (من ٢٤ ساعة الى ١٥ يوم) .

أما قانون العقوبات البغدادي فقد حصر الشحاذة في أطار المخالفات المتعلقة بالأمن العام والراحة العمومية حين أشارة الفقرة (٧ / ٣) من المادة (٣٢٦) الى أن كل من ألح في الشحاذة داخل المدن أو القرى أو كشف عن عاهة بجسمه أو أظهر مرض أو جرحاً كريهاً بقصد جلب أحسان الجمهور يجازى بدفع غرامة لاتتجاوز ليرة واحدة . وأخيراً شرعت حكومة الثورة قانون الرعاية الأجتماعية رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨٠ الذي يكفل لكافة المواطنين الحياة الكريمة المرفهة بظل الثورة وينص القانون الذي يتضمن (١٠٦) مواد على شمولية الرعاية الأجتماعية لكل فئات وطبقات المجتمع والتدرج في تطبيق بوتائر متصاعدة . خصوصاً رعاية الأسرة بأعتبارها نوات المجتمع والأهتمام بالطفولة (لأن ثروتنا القومية البشرية) تبدأ بالطفل .

فقد جاء في المادة (٢٣) من قانون الرعاية الأجتماعية رقم (١٢٦) لسنة ١٩٨٠ ما نصه :

× تحرم الأسرة بقرار من لجنة رعاية الأسرة من راتب الرعاية في أحدى الحالات التالية : ـ

أولاً : أذا فقد أحد شروط الأستحقاق المنصوص عليها في مادة (١٣) من هذا القانون .

ثانياً : أذا مارس أحد أفرادها (التسول) بقرار من المحكمة المختصة .

عن كتاب (بغداديات)

ذكريات عن البصرة وميناءها ومطارها

■ سيف الدين الألوسي

مدينة البصرة الخالدة وثغر العراق الباسم ، هي أسم على مسمى .كان الخليج العربي يسمى قديما بخليج البصرة وليس بالخليج الفارسي أو العربي وذلك لمكانتها وكونها الميناء والمركز التجاري الرئيسي في الخليج .

عرفت البصرة الفيحاء بتنوع سكانها وكرمهم وتسامحهم كونها ميناءا مهما ومركزا تجاريا مهما ، وعقدة المواصلات كافة بين أوروبا والشرق الأوسط مع شبه القارة الهندية والشرق الأقصى وأستراليا لاحقا .

كانت البصرة ولحين نشوب الحرب العراقية الأيرانية مشتى العراقيين كافة ، ومدينتهم السياحية المفضلة ولأسباب منها طبيعة مجتمعها وتمدنه ، وطبيعتها الساحرة ببساتين النخيل والقنوات المائية ، وتراثها الأصيل، وطقسها الجميل طيلة أشهر الشتاء من السنة.

البصرة الخالدة أنجبت للعراق ولا تزال الكثير من الشعراء والأطباء والمفكرين والقادة العسكريين والعلماء والوزراء والفنانين والمبدعين طيلة عقود طويلة من الزمن ولا تزال .

تأثرت هذه المدينة الساحرة بشدة من ناحية الأعمار والتركيبة الأجتماعية والثروة التي لاتعوض وهي (بساتين أو غابات النخيل) ، وذلك بسبب الحروب المستمرة طيلة ربع قرن ، وتأثرت كذلك تربتها الطاهرة بالتلوث الأشعاعي والبيئي ومما سبب أنتشار الأمراض السرطانية وغيرها ، ومما يستوجب حملة دولية ووطنية لمعالجة تلك المشاكل وبجدية وأيثار واليوم قبل الغد .

كانت البصرة مجتمعا نموذجيا للتآخي والتعايش الأجتماعي للعراقيين كافة وكشقيقتها بغداد ، حيث كان تضم خليطا متنوعا من كافة أطياف العراق الكريمة ، وقد ساهم الجميع في نهضتها وجعلها قبلة للاستقرار العائلي وللجميع ، حيث نرى أكثرية الناس التي خدمت في البصرة تشبثت بها وجعلتها موطنا جديدا بسبب مجتمعها الكريم والأصيل المتسامح..

لننسى الأيام العجاف في بصرتنا الحبيبة ونرجع الى زمنها الجميل ولو قليلا في هذه المقالة المتواضعة عنها...

كانت البصرة تضم ميناءا جويا يعتبر هو الأهم في المنطقة ومنذ فترة الثلاثينيات وحتى منتصف السبعينيات ، حيث كان مسؤولا عن حركة الطيران وتنظيمه في المنطقة وحتى الطائرات التي كانت تهبط في مطار عبادان كانت تأخذ التوجيهات من مطار البصرة !! هذا المطار الجميل المشابه لمطار بغداد المدني والذي شيد في الثلاثينات كان يحتوي على فندق يسمى فندق شط العرب ، وهو من أجمل الفنادق التي رأيتها في حياتي الى يومي هذا ، كان المطار والفندق يطلان على نهر شط العرب الخالد في منطقة المعقل، ومقابل الجسر الخشبي القديم على شط العرب والمؤدي الى جزيرة السندباد الجميلة ، تصميمه يحتوي على موقف كبير للسيارات في مدخله ثم صالة كبيرة جدا (تستعمل للمسافرين والمستقبلين والمودعين ونزلاء الفندق!) مبلطة بالخشب الباركيه ومفروشة بأثاث جميل ومقاعد من الجلد ، على يمين الداخل يوجد ممر الى بناء غرف ملحق الفندق والتي بنيت لاحقا ، وعند المدخل توجد القاعة الكبيرة الجميلة وعلى يمينها المطعم والذي كان يقدم أطيب المأكولات (كان لديهم فطور صباحي لا يوجد مثيله في أرقى الفنادق الى اليوم) وما يسمى بالفطور الأنكليزي أو أنكلش بريك فاست أصلي !!! وكذلك بقية الوجبات من مختلف أنواع الوجبات العراقية والهندية والعالمية ! كذلك يوجد على جنب القاعة على اليمين الأستعلامات للفندق ، ومن ثم ممر الى الحديقة على يمينه بار أنكليزي ومن وعلى يساره نادي ليلي محترم .

كانت الحديقة الأمامية تطل على ساحة وقوف الطائرات وعلى يمينها مسبح صيفي وعلى النمط المعماري القديم ، في الطابق الثاني لبناية فندق شط العرب كان هنالك ممرين على اليمين واليسار يضم على جانبيه غرف الفندق ، وهي غرف بمساحات كبيرة ولها حمامات خاصة ومزودة بتلفزيونات كانت تسحب القنوات الأيرانية المدبلجة (حيث كانت أفلام كارتون الأميركية مثل ميكي ماوس وبوباي مدبلجة بالفارسي وحتى أفلام الكاوبوي مثل رنكو وغيرها !!) ، وكذلك قناة الكويت ولحين أفتتاح تلفزيون البصرة .

كانت تستعمل هذا المطار ومنذ الأربعينيات مختلف الخطوط الجوية العالمية مثل ال (BOAC) و ال (KLM) و بان أميركان وساس ولكونه محطة ترانزيت بين الغرب والشرق ، وبالأضافة الى الخطوط الجوية العراقية بطائراتها الفايكنغ والفايكونت ومن ثم البوينغ ٧٣٧ ، ولكون مدرجته قصيرة وطولها كيلو متر واحد وغير قادرة على أستقبال الطائرات الكبيرة الحديثة . كانت هنالك مشكلة في توسيع المطار لكون وجود محطة كهربائية بقربه وأبراج للضغط العالي ، ونهر فرعي مما أوجب بناء مطار جديد في البصرة ، ولقد فقد أهميته الجغرافية والملاحية بسبب الحروب وتكالب دول الجوار الشقيقة على أخذ هذا الحق ومثل البحرين وايران وغيرها حيث قدمت شكوى الى منظمة الطيران المدني كون هذا المطار لا يصلح لأدارة الملاحة الجوية في المنطقة !

وفي بداية السبعينيات كان مطار البصرة وفندق شط العرب يقدم خدماته لمختلف رجال الأعمال والسياح من العراقيين ودول الجوار، حيث كان يأتي أشقاؤنا الكويتيين في أيام الخميس والجمعة لأحتساء الأسكنجبيل الممنوع في بلدهم وبكميات كبيرة وحيث وقعت عدد من حوادث السيارات بسبب درجة الكحول العالية وخصوصا أيام الخميس والجمعة !!!!

أفتتح في البصرة سباق للخيل وكان جاذبا للكثير من الأموال الصعبة للعراق .لا أعرف ماذا حل به الآن .؟

كانت في البصرة العديد من الأماكن الثقافية والفنية ومن أبرز فنانيها التشكيليين المرحوم أسماعيل فتاح الترك ومحمد مهر الدين وفاروق حسن وغيرهم الكثير ومن الرياضيين جليل حنون وهادي أحمد وعلاء أحمد وعادل خضير وصبيح عبد علي ووو والى اليوم .

كذلك أنجبت البصرة رائد الشعر الحر المرحوم بدر شاكر السياب وغيره الكثير من الشعراء والأدباء ، والمبدعين في كل المجالات حيث لها من أسماء الأطباء والمهندسين والكتاب والفنيين ما يتطلب كتابا خاصا عنهم .

في البصرة نوادي أجتماعية قديمة منها نادي النفط وبهو الأدارة المحلية وأبنية معمارية جميلة جدا مثل قصور باشا أعيان والنقيب والبدر والنعمة والخضيري وقسم كبير من عوائل الأخوة المسيحين والأرمن وغيرهم ، وكلها تمتاز بطراز معماري فريد وفي مناطق عديدة مثل مناوي باشا وشط العشار وغيرها .

كانت غابات النخيل في البصرة وما جاورها مثل أبو الخصيب والتنومة ومن قنوات ملاحية بين البساتين مصدرا لألهام الكثير من الشعراء والسياح والمستثمرين.

مبنى ميناء البصرة

ابو الخصيب

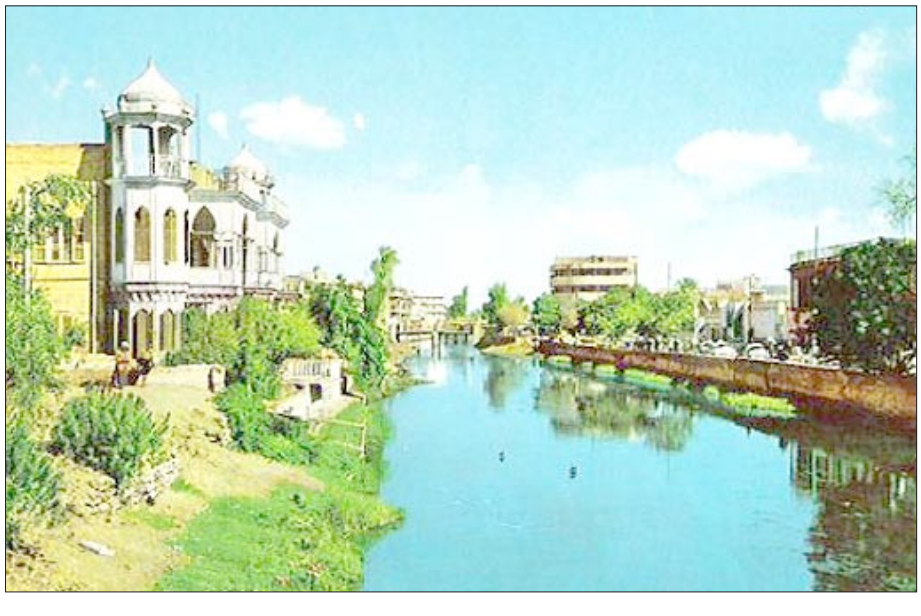
العشار في الجيل الماضي

العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

ذاكرة

العراقيون والثورة الدستورية في الدولة العثمانية سنة 1908

■ محمد جبار ابراهيم

كان إنفجار ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨ يعني للعوائل الارستقراطية ان حياتهم الهادئة قد عادت الى الاهتزاز من جديد ، فقد اثار قلقهم اعتقادهم بان الاتحاديين قد عزموا على إلغاء حصاناتهم الضريبية ، والتي فسروها بهذا الشكل استناداً الى المادة عشرين من دستور ١٩٠٨ التي قضت بان تفرض الضريبة بما يتناسب مع موارد كل فرد ، وإعلان الحكام الجدد عزمهم على توزيع المناصب منذ الان في ضوء كفاءة الافراد أكثر من أي اعتبار آخر ، مثل النفوذ المحلي أو الثروة، وكان هذا يعني ، حسب تصورهم ، ازاحتهم من مناصبهم العليا ، الأمر الذي بدا لهم أنه قد أصبح وشيك الحدوث عندما بدأت لجنة الاتحاد والترقي ببغداد عملها بعد الثورة مباشرة برفض تعيين عيسى الجميل رئيساً لبلدية بغداد ، ودعوتها الى طرد نجم الدين الحيدري كقاض لبغداد ، واعتراضها على وجود عبد الرحمن الكيلاني في المجلس الاداري . غير إن أكثر ما أثار مخاوفهم كان شعورهم بانهم مقبلون على مرحلة جديدة تقوم على هدم المفاهيم الاجتماعية القديمة وطرق التفكير المعتادة ذات النسيج الاسلامي الذي دعم حتى ذلك الحين موقعهم المتميز ، وضمن سيطرتهم الاجتماعية . لذلك ألفت العوائل البغدادية المتنفذة "حزب المشورة" في أوائل تشرين الأول سنة ١٩٠٨ ، وكان من أبرز اعضائه عبد الرحمن الكيلاني وعيسى الجميل وعبد الرحمن باشا الحيدري والشيخ سعيد النقشبندي ، مطالبين من خلاله بالعودة الى حكم الشريعة الاسلامية ، محاولين استغلال الجاذبية التي يتمتع بها مبدأ الشورى لدى عامة المسلمين ، وقلب الامور على مؤيدي الدستور ، والابقاء على المواصفات القديمة للمؤسسة السياسية العثمانية لادامة المؤسسة الاجتماعية التقليدية التي تمت في ظلها صيانة مصالحهم أطول فترة ممكنة . وبسبب النزاعات العائلية التي سلبتهم سريعاً قدرة العمل الجماعي الموحد لم يستمر تحالفهم هذا سوى بضعة أسابيع .

دفع تراخي العوائل المتنفذة الى تبنيها الفكرة القومية بصيغتها الابتدائية، المعبرة عن كرهها وفزعها من فقدان امتيازاتها التي كانت تعدها جزءاً أساسياً من وجودها ذاته ، ولان العالم القديم لا ينتهي كليا قبل أن يتعايش مع العالم الجديد على الرغم من نمو الاخير على حسابه ، والذي تتشرب عناصره بعض قوتها أو أكثر من الولاءات القديمة ، لكي يولد عالم مزيجي مختلف عن كليهما . فان استعانتها بكل ما يمثل الولاء للاسلام في رفد الفكرة القومية (العروبية) للمطالبة بالحكم الذاتي هو تعبير عن الولاء للجماعة المغزوة ، المهددة في هويتها القائمة على أساس قناعة العوائل المتنفذة – أو فئة المحظوظين – الايديولوجية ان مكانهم الممتاز في المجتمع العراقي كان عن جدارة ، وكان خيراً وعدلاً اراده الله .

كان طالب النقيب الممثل النشط لعائلة النقيب الرفاعية بالبصرة ، أسرع إدراكاً للمتغيرات الجديدة التي تحتم تأييده الاتحاديين باعلانهم اعادة الدستور العثماني ، فقد أتاح له وجوده في اسطنبول أثناء احداث الثورة فرصة الاطلاع على ردود افعال الاتراك ، فقدر بالتالي مدى امكانية استمرار نجاحها ، لذلك أعلن عن تأييده هذا لسكان البصرة في أول عمل قام به بعد عودته إليها ، ثم إنضم الى فرع "جمعية الاتحاد والترقي" الذي فتح بالبصرة أواخر العام ١٩٠٨ ، وكثر الانتماء إليه ، حتى إن رئيس الفرع كان يشكو من ضخامة عدد طلبات الانتساب التي تحول دون التفرغ لتدقيقها .

كان هدف طالب النقيب من ذلك احتواء أي تغييرات يمكن ان تحمل انعكاسات سلبية على نفوذه الذي كان يرجع في القسم الاهم منه الى مدى تماسك تحالفاته بالفئات المتنفذة في جنوب العراق بصورة عامة ، ومدينة البصرة بصورة خاصة ، كما أنه كان على علاقات طيبة مع حليفيه الاقليميين شيخ المحمرة وشيخ الكويت ، اللذين كان لهما ممتلكات بالبصرة تولى طالب النقيب الاشراف عليها وحمايتها ، لذا كان يمدانه بالاموال والرجال ، واحيانا بالسلاح اذا دعت الحاجة الى ذلك . لكنه حاول أن يجعل من عمله هذا ذا فائدة مضاعفة عندما حث حكومة الاتحاديين على قبول وساطته لها مع مبارك شيخ الكويت ، وكان يرمي من ذلك استدراج الاتحاديين الى الاعتراف به رجل البصرة الأول ، كما أنه كان بحاجة الى اسناد شيخي المحمرة والكويت أمام الانكليز الذين كان النقيب يهمه اقناعهم بالتعامل معه على أساس كونه شيخاً غير متوج ، ليكون الورقة التي يمكن أن يلجأوا إليها لدفع الحكومة للتعاطي بايجابية مع خدماته المعروضة في إدارة البصرة التي لم تكن الحكومة مستعدة بان يكون ثمن ذلك على حساب هدفها بتجذير الحكم المركزي.

اتاحت التغييرات الاقتصادية والاجتماعية لفئة التجار امكانيات متراكمة سمحت لها أن تُعبر عن نفسها كنُخب صاعدة في المجتمع العراقي ، ولهذا نرى بان المعارضة البغدادية الواسعة التي حدثت بين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٠ ضد منح الاتحاديين امتيازاً لشركة "لنج" الانكليزية للملاحة قد وقف وراءها بصورة رئيسة كل من التاجرين المعروفين عبد القادر الخضيري ومحمود جلبي الشابندر . والاكثر من ذلك إن التاجر محمد الصابونجي هو الذي كان يدير فعليا دفة مدينة الموصل في غضون المدة الممتدة بين عامي ١٨٩٥ و١٩١١ ، مستغلا مقعده الدائم في المجلس الاداري لولاية الموصل ، ومستنداً الى شبكة واسعة من الاصدقاء من المسؤولين والزعماء المحليين. وفي السياق نفسه ان طابع البصرة التجاري ، وتنوع العلاقات الاقتصادية الدولية ، لاسيما مع الشركات الانكليزية لتجار البصرة، قد جعل من شكل الحكم الاوليغاركي التجاري هو الاكثر انسجاما مع واقعها من أي شكل آخر . وإن هذا هو الذي يفسر لماذا كان الحكم العسكري المركزي للاتحاديين فيها أقل توفيقا من بقية المدن العراقية ، خصوصاً وأنه لم يراع هذه المسألة . ولهذا أيضاً فان عائلة النقيب لم تواجه منافسة جدية في مدينة البصرة إلا من قبل إحدى أكبر العوائل التجارية البصرية، ألا وهي عائلة آل زهير القوية ، ويبدو إن منافسة أصحاب المهنة الواحدة ، والخوف من سطوة آل الزهير التجارية ، قد دفعت بقية أهم العوائل التجارية كعائلة المنديل وباش أعيان والصانع الى إسناد طالب النقيب ، وتوجيه مشاكساته نحو السلطة المركزية. والظاهر إن إنهاء وتصفية نفوذ محمد الصابونجي من قبل الاتحاديين في العام ١٩١١ ، حثها أكثر على الاستمرار بموقفها هذا ، والاستفادة من الغطاء الذي قدمه لها طالب النقيب . لكن فيما يخص الاخير اذا كان ما قاله ساسون حسقيل صحيحاً بان معظم أهل البصرة يكرهونه، فان تحالفاً مثل هذا كان مسألة أكثر إلحاحاً له .

سرعان ما أصبحت نتيجة الحلف واضحة في برنامج "جمعية البصرة الاصلاحية" التي أسسها طالب النقيب بتاريخ ٢٨ شباط سنة ١٩١٣ ، حينما صار مطلب الحرية الاقتصادية (الليبرالية الاقتصادية) إحدى مواده التي علق عليها أعضاء الجمعية أهمية بالغة ، فهي طالبت باعطاء صلاحيات واسعة للمجلس الاداري لولاية البصرة الذي سيطرت عليه الجمعية ، بما في ذلك الحق في تأليف الشركات التجارية والصناعية والزراعية ، واعطاء الامتيازات ، وتحديد الميزانية وتأسيس غرفة تجارة وبورصة وتشجيع الصناعة وتطوير التجارة وتأسيس المصارف والمدارس الزراعية وحفر الجداول وتوزيع الحبوب واستجواب الوالي عن أي قضية ، وطلب عزله عند الضرورة . وبالطبع ما كان بالامكان تفعيل هذا المطلب إلا بواسطة الادارة اللامركزية التي طالب بها أعضاء "جمعية البصرة الاصلاحية" .

وهكذا ان نجاح طالب النقيب في الحصول على تحالفات خطيرة في مدينة البصرة والمناطق المحيطة بها ، ثم مطالبته ، ولأول مرة ، بان يكون الوالي عراقيا ملما بعادات وتقاليد العشائر المحلية ، معناه ضمنياً أنه قدم نفسه للحكومة المركزية بوصفه المرشح الأول لولاية البصرة . وبسبب قيمة وظيفة تلك التحالفات كان من البديهي أن تحدد بنيتها الاجتماعية والاقتصادية شكل حكومة الولاية المفضلة ، وطبيعة العلاقة معها ، والقائمة على اساس اللامركزية الادارية والليبرالية الاقتصادية وعراقية الوالي ، لكن لاجل هذا العامل تحديداً فشلت الجمعية في تحقيق نجاح مماثل بمدينة الموصل ، كما ثبطها عن المحاولة في تأسيس فرع لها في بغداد ، وبنظر شخصية مثل طالب النقيب تقدر قيمة العلاقات، فان هذا الثمن لم يكن قليلاً .

سادت الروحية المحلية القوية نفسها بين مدن واقسام الولايات العراقية الثلاث ، والتي خلقتها عوامل عدة ، ففي الموصل وكما سبق أن بينا ذلك في الفصل الأول بصدد استمرار مفعول قرار الطابو فيها ، فان ذلك قد أدى الى نشوء تيار قوي فيها لا يحبذ فكرة اللامركزية بسبب حاجة أصحاب سندات ملكيات الطابو الى قوة السلطة المركزية لحماية حقوقهم الملاكية ، ولذلك فان عامل التفتت الاقتصادي هذا من شأنه أن يلقي الضوء على جزء كبير من الاجابة على السؤال بخصوص سبب فشل سليمان فيضي في مهمته بالموصل. وفي الوقت نفسه فان التحولات التحديثية ، والتي جرت بوتائر أسرع في البصرة نتيجة اتصالها المباشر بالاسواق الاوربية ، لاسيما الانكليزية ، سمحت لها بالتالي أن تكون تأثيرات ذلك الانفتاح واضحة فيها أكثر من بقية المدن العراقية على واقعها الاجتماعي . فالرحالة الانكليزي كوبر Cowper الذي زارها في العام ١٨٩٣ لفت انتباهه إن "كل فرد تقريباً في

ذاكرة
العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

ميناء البصرة يعرف أن يتحدث شيئاً بسيطاً باللغة الانكليزية . فنوتية البلام يتحدثون مع ربانية البواخر بانكليزية مبسطة ، وموظف التلغراف وصاحب الحانوت يعرفون بضع كلمات باللغة لانكليزية" وفي العام ١٩١٠ قام النائب البغدادي إسماعيل حقي بابان في البرلمان العثماني بزيارة الى ميناء البصرة ، فكتب عنها في صحيفة "طنين" التركية قائلاً : "أنى جلتَ بنظرك في البصرة يصدمك فوراً ألف شيء يرتبط بانكلترا ، وتشعر مدى العمق الذي انغرست فيه مخالب النفوذ الانكليزي في لحم بلادنا . الحمالون أنفسهم كيفوا لهجتهم مع الالفاظ البحرية والتقنية الاخرى التي عربت عن الانكليزية وحرفت وصرفت" . بينما امتلكت النخبة البصرية صورة مغايرة تماماً عن نفسها ، مما توضح في رأي احمد باشا الصانع احد المسادين لطالب النقيب ، الذي صرح به لمس بيل في العام ١٩٢٠ بانه يكره بغداد – والتي لم يزرها حتى العام المذكور – ويشجب حماقة أهلها وجهلهم ، ويطري حكمة أهالي البصرة وتعقلهم ، وكان يحبذ ترك العراق يغلي في الفوضى ، اذا كان ذلك يعني تمسك الانكليز بالبصرة وحدها . وعندما نعود الى الموصل نجد إن المظاهر الاجتماعية المذكورة هي عكس ما كان يجري فيها ، فعدم صلاحية طريقها النهري الوحيد دجلة حتى تكريت لملاحة السفن البخارية الصغيرة اضطرها للاعتماد على المراكب البدائية المسماة بـ"الاكلاك" للوصول الى بغداد ، أي حرمها من خدمات "شركة لنج" الملاحية لها . ثم تحولت اسواقها للتعامل بشكل أساس مع اسواق حلب واسطنبول للحصول على البضائع الأوربية منذ أواخر القرن التاسع عشر ، بعد أن أصبح ذلك أرخص لها من محاولة استيرادها البضائع الأوربية من أسواقها الاصلية . أدى ذلك بمجمله الى ابعادها عن المؤثرات الغربية ، واستمرار عزلتها النسبية التي عملت على تدعيم حصانتها المحلية ، وكان من ابرز نتائج ذلك احتفاظ قوى التيار الديني المحافظ والتيار السلفي فيها بمواقعها المتقدمة ، وقد كشف ذلك حجم المعارضة الواسعة الموصلية التي ايدت محمود شكري الآلوسي ، الأمر الذي دفع الحكومة العثمانية للاحجام عن تنفيذ قرارها القاضي بنفي الآلوسي بسبب ميوله السلفية وذلك في العام ١٩٠٥ . ولذلك عندما جلب أحد الموصليين ماكنة للثلج بعد ثورة الاتحاديين بقليل ، ظهرت معارضة قوية من الجهة المحافظة في المدينة على ادخال حتى مثل هذا النوع البسيط من مظاهر التقدم ، ولم يستطع صاحبها اسكاتها إلا بعد أن أدخل أسم آمر حامية المعسكر على رأس قائمة المشاركين في ثلجه .

في ضوء كل هذه المعطيات يظهر لنا بوضوح ان النزعة المحلية التي عرفتها الولايات العراقية الثلاث ، تمثلت في وجود تجمعات تعتمد على المنطقة التي تنتمي اليها ، بحيث تتمتع كل منها بطبيعة ثقافية مشتركة ، وتستغل النخب في تلك التجمعات هذه النزعة ، بهدف إدامة نفوذها الاجتماعي . ولتوضيح النقطة الأخيرة نشير إلى إن سليمان فيضي ، وهو في الاصل من أبناء الموصل ، عندما عينه والي البصرة سليمان نظيف ١٩٠٩-١٩١٠ في منصب قضائي فيها سنة ١٩٠٩ ، قام عدد كبير من أعيانها بتوقيع عريضة احتجاج على هذا التعيين على أساس أنه لم يكن بصرياً ، وليس من أشرافها ، ولا من ملاكيها . وتظهر هذه النزعة في أعلى مراحلها عندما تستفز من نزعات محلية منافسة . لقد جرت مظاهرة في تشرين الأول سنة ١٩١١ احتجاجاً على الغزو الايطالي لطرابلس ، تجمع المتظاهرون بحسب المحلات ، ولكن شجاراً عنيفاً قد اندلع

عبد الرحمن النقيب

بين جماعة حي باب الشيخ وجماعة حي الحيدرخانة حول مسألة الاسبقية ، ومن له أن يسير على رأس المظاهرة . يسهم ذلك بجزء مهم في تفسير كيفية احتفاظ أغلب الأسر المتنفذة بالقسم الأكبر من نفوذها الاجتماعي ، رغم تحولها الى شبه ارستقراطية. فكان من الصعب ، مثلا ، أن تتوصل العوائل المتنفذة البغدادية ، مثل عوائل الكيلاني والجميل والالوسي والحيدري ، الى تفاهم مشترك معها وبينها من النمط الذي حصل في البصرة ، وذلك بسبب المنافسة العائلية التي كانت سرعان ما تستهلك زخم أي عملية جامعة تستهدف ايجاد مثل هذا النوع من التفاهم . فمنظومة العمل المشترك التي تحققت في البصرة ، والقائمة على أساس تبادل المصالح ، لم يمكن تكرارها في بغداد لأن أسرها المتنفذة الدينية لم تملك الكثير لتبادل به سوى إصرارها على تقديم زعمائها ، مما لم يدع مجالاً واسعاً للتفاهم . إن هذا هو الذي يفسر لماذا انتهى سريعاً تحالف "المشورة" البغدادي ، ولماذا لم يحاول أعضاء "جمعية البصرة الإصلاحية" فتح فرع لها في بغداد كما أسلفنا . أكدت الاضطرابات التي تسبب بها قرار إقالة الوالي ناظم باشا الثاني (١٩١٠-١٩١١) حقيقة مهمة مفادها إن القوى المحافظة كانت لا تزال قادرة على إثارة المتاعب للسلطة الحاكمة التي كانت مستنفرة ومتهيأة لاعلان الاحكام العرفية في بغداد ، مما أعانهم في دفع الحكام الجدد على عدم تفعيل المواقف النظرية المضادة لهم ، فالقرار القاضي بوضع كل الاوقاف المستثناة من الضرائب على قدم المساواة مع بقية الاوقاف ، والذي كان ينطبق على أوقاف القادرية في بغداد التي كان يديرها عبد الرحمن

طالب النقيب

الكيلاني بقي بلا تنفيذ . كما لم تستطع أول لجنة للاتحاد والترقي في بغداد أن تستمر في مواقفها الراديكالية طويلاً ، فحلت لصالح لجنة أخرى أواخر العام ١٩٠٩ وصفت بأنها "أكثر تعقلاً" والتي نالت تأييد عبد الرحمن الكيلاني وبقية عوائل "السادة" . بل ونجحوا في فرض سيطرتهم على المجلس الاداري لعموم ولاية بغداد ، الذي جاء أعضاؤه على الضد من إرادة الاتحاديين ، وذلك في أيلول ١٩١٣ .

الوعي المختلط للعمال الموسميين (الزراعيين) الذين كانوا يؤلفون الجانب الاكبر من أفراد "الطبقة العاملة الوليدة" احتفظوا بايديولوجية العلاقات الاجتماعية الريفية ، وعوقهم النفسي ، مما ساعد على استغلال هذه الفئة بجرها للوقوف ضد مصالحها الاجتماعية والاقتصادية في كثير من الاحيان . ففي حوالي العام ١٨٧٦، مثلاً ، تمكن متصرف المنتفك من جمع عدد كبير من العمال من بين فلاحي المنطقة لبناء سد على الفرات بأجور زهيدة لمجرد كونه أحد شيوخ المنطقة . وكان المشرفون على مشروع سدة الهندية يتصرفون مع العمال كما يشاؤون ليس لمجرد توفر الايدي العاملة الرخيصة ، بل لأنهم كانوا يدفعون للشيوخ أيضاً ليرة تركية في الشهر عن كل خمسين رجلاً يزودون المشروع بهم.

وبحكم هذه الظروف والعوامل التي تفاعلت معها ، ساد الاتجاه التوفيقي في طروحات المثقفين العراقيين ، لاسيما السياسية منها ، من أجل التوفيق بين رغبتهم العارمة بالتغيير الشامل ومصالح الفئات المتنفذة العراقية ، والذي سهل تفاعل هذه العملية إن العديد من المثقفين توصلوا الى نتيجة تمخضت تحت وطأة عدم انسجامهم مع المؤسستين العشائرية والدينية ، وخيبة أملهم بنتائج مؤسسات المجتمع الثقافية الحديثة ، فلم يبق أمامهم الا المؤسسة السياسية التي أصبحت خياراً وارداً بفضل ثورة الاتحاديين التي كان من شأنها ان تمكنهم من اكتساب وزن سياسي كاف لموازنة النفوذ الاجتماعي للقوى المحافظة ، وقد يتيح لهم ذلك الفرصة لتفعيل دورهم المفترض بوصفهم نخبة قائدة في المجتمع العراقي ، وكان يحدوهم الى ذلك أيضاً أملهم في تحقيق طموحاتهم الشخصية المشروعة .

كان معروف الرصافي من أوائل المثقفين العراقيين الذين طالبوا بالحكم الجمهوري من خلال قصيدته "رقية الصريع" التي نظمها في العهد الحميدي ، عندما قال :

إن الحكومة وهي جمهورية
كشفت عماية كل مضلل
سارت الى نجح العباد بسيرة
أبدت لهم حمق الزمان الأول

وعند إعلان الدستور العثماني ١٩٠٨ احتدم النقاش حول نظم الحكم ونظرياته الفلسفية والاجتماعية ، منها الحكم الملكي الاستبدادي المطلق ، والحكم الملكي الديمقراطي الدستوري ، وكذلك الحكم الجمهوري . ففي النجف ، مثلاً ، ولأن جميع الأنظمة الجمهورية والديمقراطية المعروفة في ذلك الوقت كانت علمانية ، لذلك برز التيار الرافض لفكرة الجمهورية على أساس كونها تمثل إحدى شعارات الغرب الذي يريد "إنهاء الإسلام" في البلاد من خلال اشاعة المظاهر الغربية في الحياة ، وتعطيل أحكام الشريعة الإسلامية في المجتمع . بينما احتج المؤيدون للحكم الملكي الديمقراطي الدستوري ان كل أنواع الحكم وأشكاله ونظرياته من الأمور الوضعية ، ويحق لكل مسلم أن يأخذ بما يوافقه منها تمشياً مع نظرية "حجية العقل" في كل الشؤون الدينية ، الأصول منها والفروع ، مع ثبوت عجز الملكية المستبدة عن المحافظة على بيضة الإسلام ، والصمود في وجه المستعمرين الغزاة . وقد اطلقت تلك الآراء المتعلقة بانظمة الحكم المفضلة مناقشات سياسية أخرى كالتي حدثت في المنطقة الكردية ، ففي السليمانية ، مثلا ، أوضح الرحالة الانكليزي ، والخبير في شؤون الإكراد ميجر سون ، الذي زار المنطقة متنكراً بشخصية وهمية ، نتيجة تلك المناقشات بالقول :

إن فكرة اللامركزية التوفيقية التي جمعت بين بعض خصائص جوهر الجمهورية التي تلخصت في حق المشاركة في الحكم بصورة أوسع مما يضيق به النظام المركزي ، مع المحافظة على رابطة الخلافة التي تتيح إدامة شكل الحكم الاسلامي للولايات الثلاث ، كانت من أكثر الافكار السياسية انتشاراً بين العراقيين، حتى إن "سياسة اللامركزية أصبحت مرمى أبصار الجميع" حسب تعبير جريدة "صدى بابل" . وباستثناء البصرة أصبحت بغداد من أنشط مدن العراق الداعية الى اللامركزية من خلال "النادي الوطني العلمي" منذ العام ١٩١٣، على الرغم من إن النادي تأسس أوائل سنة ١٩١٢ من قبل الانتلجينسيا البغدادية ، غير إن شعار اللامركزية هو الذي أعطاه بريقه ، ومنحه التأييد المادي والمعنوي للعديد من الشخصيات العراقية المتنفذة مثل يوسف السويدي وعيسى الجميل وعبد الرحمن الكيلاني وطالب النقيب .

إن قدرة الافكار السياسية الغربية على التعايش بين المجتمعات المتخلفة ، آذن ، كان يعتمد على مدى قابليتها على التماهي مع الوقائع الاجتماعية السائدة فيها ، وبالذات تلك التي تثير الحساسية أكثر من غيرها . لذا لا يمكن أن نطمئن فقط بتعليل الدكتور عامر حسن فياض ، الذي عزا عدم انتشار الديمقراطية الليبرالية بوصفها إختياراً ثقافياً في تلك المجتمعات ، الى شيوع الامية ، وتشرنق الاغلبية فيها بالاطار المعرفي الموروث .

وهنا نستعير الحوار التالي الذي تم بين أحد شيوخ شمر جاء لزيارة نقيب بغداد السيد عبد الرحمن الكيلاني رئيس وزراء العراق ، وهو أفضل مثال عن وجهة نظر أحد اصحاب السلطات المحلية : "سأله النقيب : هل أنت ديمقراطي ؟ أجاب الشمري بعد أن أحس بشيء من الاهانة : كلا والله ! أنا لست مقراطي . ماذا تعني بذلك ؟ قال النقيب منشرحاً: أنا شيخ الديمقراطية ، فما كان من الشيخ الذي أحس بأنه ارتكب خطأ بجوابه إلا أن قال : استغفر الله ، إذا كنت شيخ المقراطية فانا واحد منهم ، وانا رهن اشارتك. لكن ما هي المقراطية؟. قال النقيب : الديمقراطية تعني المساواة ، لا كبير ولا صغير ، بل الكل متساوون في السلطة. هنا افاق الشمري من ذهوله وقال ، بعد أن وجد سلطته العشائرية قد جردت عنه بهذا التعريف ، يشهد الله عليّ اذا كان الأمر كذلك فلست مقراطي" .

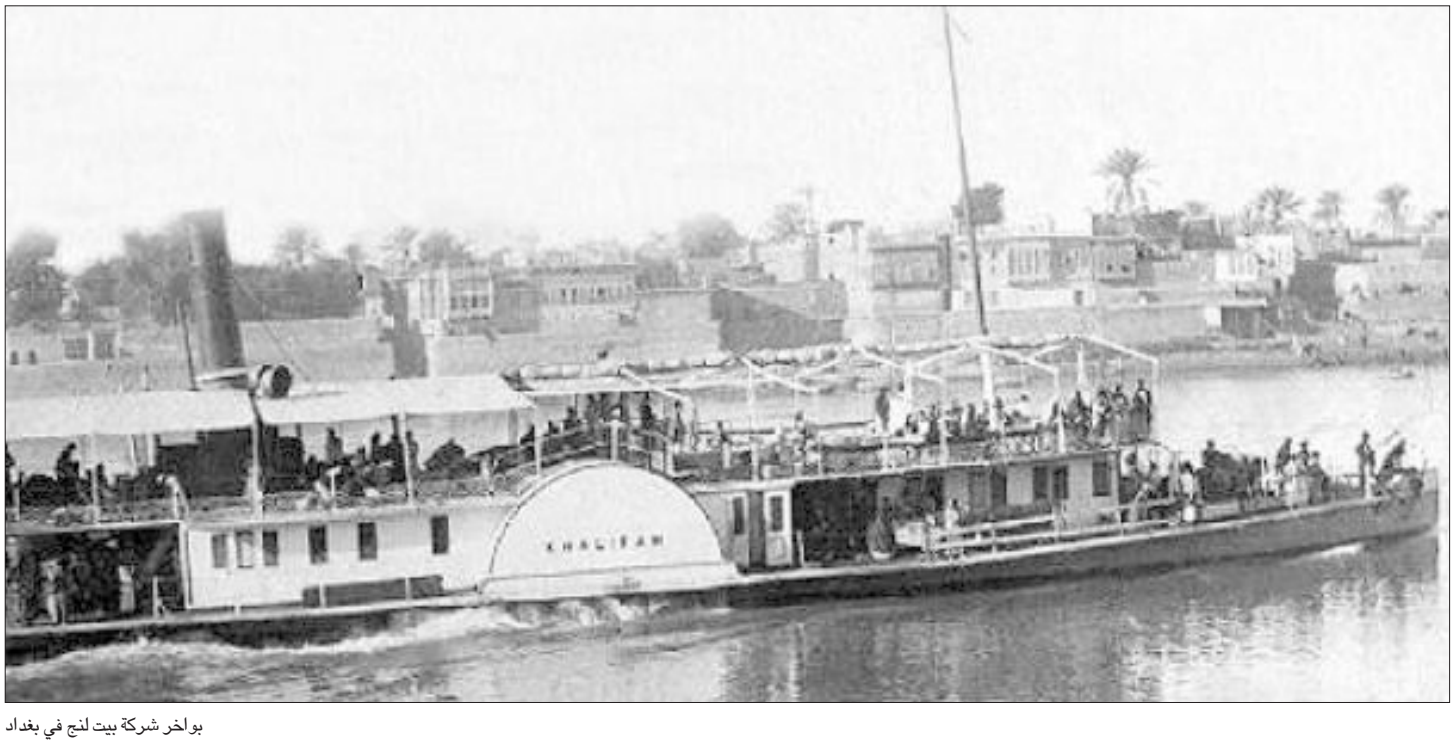

بواخر شركة بيت لنج في بغداد

ذاكرة
العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

القضاء في الموصل في اواخر القرن التاسع عشر

■ د. عروبة جميل محمود

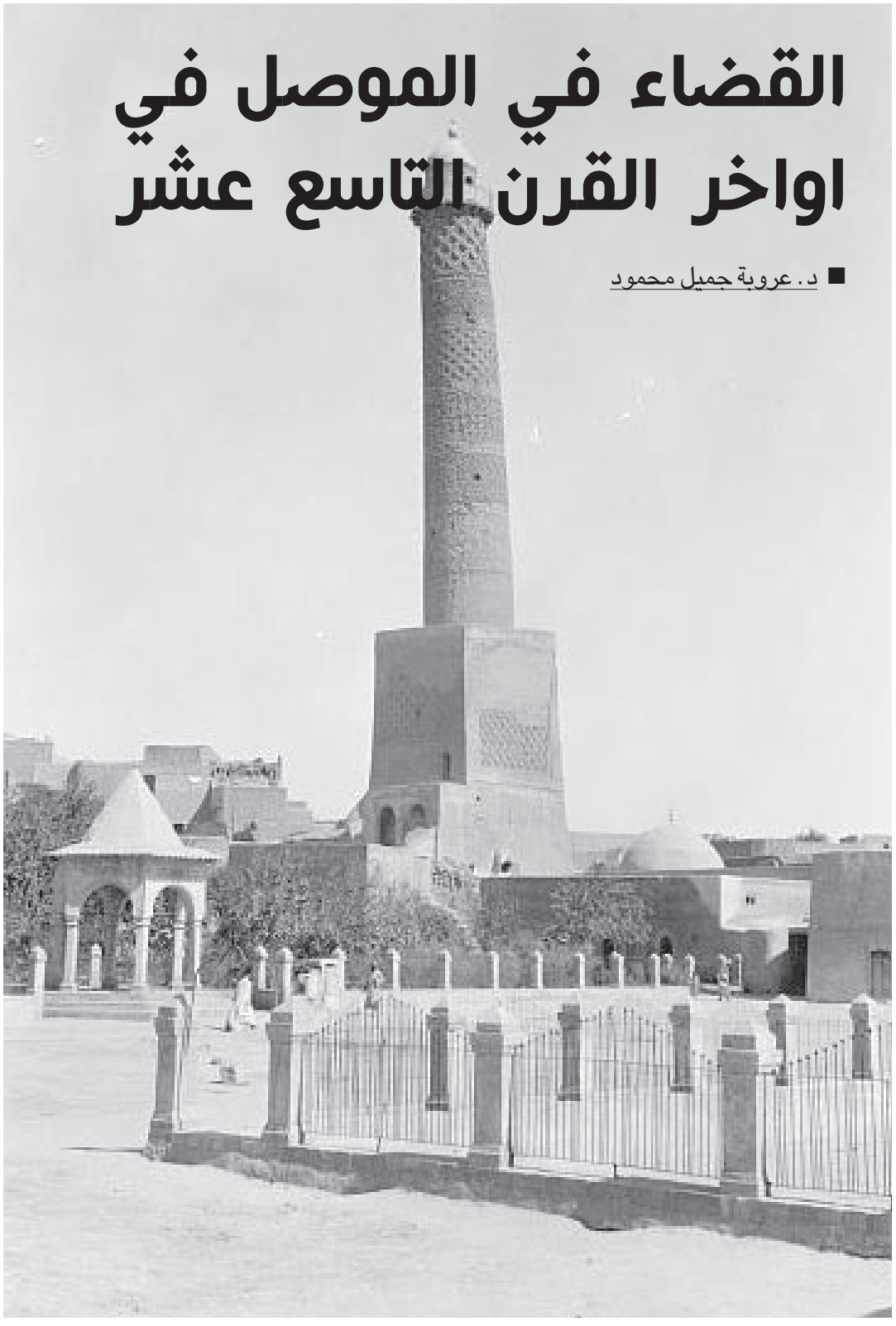

يعد القضاء من أساسيات تنظيم المجتمع حسب أحكام الشريعة الاسلامية ، كذلك اكتسبت الأحكام الصادرة من القضاة احتراما وقدسية بوصفها أوامر شرعية يطلقها القاضي حينما يفصل في القضايا الاجتماعية في مختلف صورها ، يتصف بالوضوح ، إذ كان القاضي ينظر في الدعاوى المقدمة اليه ليستمع إلى الطرفين المتخاصمين ، كما يستدعي الشهود للإدلاء بشهادتهم ، وعلى ذلك يجري تحت نظره وإشرافه ، إذ لم يكن هناك محامين في ذلك الوقت ، لأن منطلق الأحكام القضائية كان يسير وفق الأحكام الشرعية ، حيث كان القاضي يفصل في القضايا الاجتماعية في المحكمة ، ويساعد القاضي في هذا المجال عدد من الكتاب بتدوين وقائع المحاكمة وتجدر الاشارة إلى ان الأحكام القضائية كانت تصدر في جلسة واحدة، ولم تفرض أية رسوم على الدعاوى المقدمة للقضاء آنذاك .

ويساعد القاضي في إنجاح وقائع المحكمة قائد الشرطة الذي كان يعرف باسم الصوباش ، والمحتسب الذي يعد المشرف المباشر على العديد من المسائل قيد المحاكمة ، لأن طبيعة عمله مراقبة الأسواق والأنشطة الأخرى وكان من أبرز مساعدي القاضي في متابعة المخالفات القانونية وعرضها على القاضي .

ومما يميز القضاء في الموصل في الفترة العثمانية ان جميع القضاة كانوا من أبناء المدينة ، الذين امتلكوا المعرفة والخبرة القضائية ، ولعل من أبرز العوائل التي توارثت شؤون القضاء في الموصل ، آل العمري ، وآل الغلامي ، وآل الفخري ، وفي هذا دلالة على مدى أهلية الموصليين في فهم الشريعة الاسلامية فهما شموليا فضلا عن طبيعة المجتمع الموصلي الاسلامية المحافظة ، وهذا ما ساعد القضاة الموصليون على معرفة أبعاد القضايا التي تعرض عليهم .

وكان القاضي موضع احترام المجتمع الموصلي والولاة العثمانيين وتكمن أهمية القاضي ومكانته من كونه يمثل الواجهة الشرعية للحفاظ على تماسك المجتمع وصون حقوقه المادية والمعنوية ولذلك كانت المحاكم عندما تعقد جلساتها لا تفتح أبوابها الا لمدة ساعتين فقط يوميا ، ويتم البت في الشكاوى المقدمة في فترة وجيزة ، وهذا ان دل على شيء فإنما يدل على وجود نوع من الاستقرار الاجتماعي في المجتمع الموصلي الذي يدرك مدى وأهمية تطبيق الشريعة الاسلامية في تحقيق العدالة الاجتماعية .

وقد طرأ تغيير على القوانين التي يتقاضى بها في المحاكم والمستوحاة من روح الشريعة الاسلامية وذلك عندما أصدر العثمانيون عدد من القوانين ذات الصبغة الغربية ولا سيما المستوحاة من القانون الفرنسي الذي يتضمن بعض التشريعات المدنية ، مثل قانون الجزء الهمايوني الصادر في سنة ١٨٥٨م ، وقانون التجارة البرية في عام ١٨٦٠م ، وقانون التجارة البرية لعام ١٨٦٣م ، ثم قانون إدارة الولايات العثمانية العام في عام ١٨٦٤م الذي أشار الى تشكيل وحدات قضائية في الولايات التابعة للدولة العثمانية ومنها ولاية الموصل وشمل الاقضية والنواحي التابعة للولايات .

وبعد تنفيذ الاضافات القانونية المستمدة من فقرات الدستور الفرنسي وشرعت المحاكم لتحديد مجالات أنشطتها في مجال الشؤون الاجتماعية حسب الأوامر الصادرة عن الجهات العليا العثمانية عام ١٣٠٥هـ/١٨٨٧م ، والتي نصت على "ان المحاكم الشرعية ترى جميع الخصومات العائدة الى الأمور الشرعية منها دعاوي الطلاق والنكاح ، والنفقة ، والحضانة ، والحرية ، والرق ، والقصاص ، والدية ، والارث ... ، وحكومة العدل ، والقسام ، والغائب المفقود والوصية ، والميراث ، ولا يمكنها ان ترى على الاطلاق دعاوي التجارة والجزء والفائض والعطل والضرر وبدل الالتزام ، والقرنطوراتو، وما سوى ذلك من الدعاوي يمكن رؤيتها في المحاكم النظامية .

كانت المحاكم الشرعية في مدينة الموصل في العهد العثماني تشكل الجهة القانونية لإقرار عقد القران (الزواج) ، إذ يتم العقد حسب سياق قانوني ، فيحضر كلا الطرفين ، الرجل والمرأة أمام القاضي وبحضور الشهود حيث يتم تدوين وقائع عقد النكاح في سجل خاص بالمحكمة ، إذ كان هناك سياق معتمد في هذا الجانب وفق مضبطة أصولية ، وفي أدناه صورة من عقد النكاح : "حضر مجلس الشرع الشريف الأنوار ومحفل الدين الحنيف الأزهر البنت الباكر العاقلة حنيفة بنت عبد آل من أهالي قرية دوكندان من قرى ناحية عشائر السبعة من ملحقات مدينة الموصل المحروسة المعرفة بتعريف الرجلين العارفين لذاتهما بالمعرفة الشرعية وهما شامي بنت الحاج عمر وسيد رضا أبن سيد محمد من أهالي القرية المذكورة ونكحت وزوجت المرقومة حنيفة نفسها من المرقوم محمد أمين على مهر معجل قدره خمسمائة غرش وعلى مهر مؤجل قدره مائتان وخمسون غرشا فقبل النكاح والتزويج المذكورين وتزوجها على المهرين المذكورين وجرى بينهما الإيجاب والقبوض من الطرفين بحضور الشهود المحررة أسمائهم المرقوم في ذيل الوثيقة ، وأقرت بخصوص الخمسمائة غرش المذكورة التي

هي المهر المعجل المذكور من زوجها المرقوم محمد أمين في إقرارها المذكور ، وقد حرر ما وقع بالطلب في اليوم السابع من شهر رجب الخير لسنة تسع وثلاثمائة وألف .
وغيرهم محضر باشي محمود
محمود أفندي أحمد حسن أفندي .
ويلاحظ في عقد القران أعلاه عدم وجود تعقيدات بين الأطراف المشتركة في شرعية هذا العقد سواء من القاضي او الشهود او مجريات عقد النكاح مما يدل على بساطة المجتمع في التعامل مع الأحكام الشرعية والامتثال لها كونها تنبع من الشريعة الاسلامية لذا وجب الالتزام بها ، يقوم بتنفيذها القاضي بوصفه المرجع او الشرعي الأعلى الذي يقر إقرارات شرعية قانونية مثبتة في سجلات المحكمة الشرعية على صحة عقود النكاح .
وفي مقابل ذلك كانت المحاكم الشرعية في الموصل تحسم في قضايا الطلاق عندما تتوفر أسبابه وذلك حسما للمشاكل التي تنشأ جراء الاختلاف بين الزوجين ، ولذلك كانت المحكمة تنظر في قضايا الطلاق ، إذ كانت الدعوى ترفع إما من الزوج او الزوجة متضمنة طلب الطلاق ، كما في الصورة الآتية : "حضر مجلس الشرع الشريف المرأة الحرة البالغة العاقلة نجيبة بنت محمود بنت شيخ سلتان (سلطان) من ساكنات محلة باب (لكش) بتعريف الرجلين العارفين بالمعرفة الشرعية عبد القادر بن شيخ سلتان من سكان المحلة المذكورة إبراهيم بن الحاج سليم بن أسعد من سكان محلة الشيخ أبو العلا وحضر معها محمد بن ملا اسعد بن الحاج منصور من سكان محلة رأس الكور وقررت المرقومة نجيبة بالطوع والرضا حضوره قائله : إني قد وكلت من طرفي هذا المرقوم محمد على الدعوى مع زوجي الغائب عن المجلس بهجت بن محمد من سكان محلة أمام عون الدين بخصوص تطليقه اياي وبخصوص مهري المؤجل هو عشرة ليرات عثمانية ومائة مثقال الكائنة في ذمته في جميع الخصومات المتعلقة بحقوقه الزوجية وغيرها وعلى الخصومة معه في كلما يدعي به علي وعلى الطلب والأخذ والقبض ورد الجواب والدفع وتقديم البينة وطلب التحليف وعلى التبليغ ومراجعة الاجراء وكالة مطلقة صحيحة شرعية فقبل المرحوم محمد الوكالة المذكور وتعهد بأدائها .
قبلت الوكالة ٢١ جمادى الأخر سنة ١٣٢٨ ١٣٢٦
محمد معروف إبراهيم معرف عبد ١٥ حزيران"

وبعد إقرار الطلاق شرعا وقانونا من لدن القاضي يجري تدوينه في السجلات الشرعية في المحكمة ، يتم النظر في النفقة التي يتوجب على الرجل دفعها الى مطلقته سواء ما يتعلق بالمبالغ التي يتوجب دفعها من قبل الرجل او طلب تأمين السكن او ما يتعلق بنفقة الأولاد وبعد تثبيت كل ذلك رسميا ، وأشهاد الشهود على صحة الدعاوي المرفوعة في النفقة ومنها "ادعت عشو بنت محمد أبو عبو من ساكنات محلة جامع خزام المعرفة بالتعريف الشرعي على مصطفى بن الحاج سلتان من أهالي جوبة البقارة قائلة أنه منذ احدى عشرة سنة كان محمد أفندي بن رمضان من سكان الشيخ ابو العلا بحسب وكالته عن هذا المرقوم مصطفى قد أثبتت عليّ وعلى زوجي الغائب عن المجلس سليمان بن ... الحاج سلتان الفا وخمسمائة وخمسة وأربعين غرشا فرض بموجب الأعلام الشرعي المؤرخ في ٢٤ رجب سنة ١٣١٠هـ ومنذ خمس سنين أنا وزوجي المرقوم سليمان هذا المرقوم مصطفى عن جميع الألف وخمسمائة وخمس وأربعين غرش المذكورة على خمسمائة غرش فقبل الصلح الحضور وسلمنا الخمسمائة غرش المذكورة إليه فقبضها منا وإبراء ذمتنا من دعوى جميع المبلغ الثابت بموجب الاعلام المذكور فقبلنا الابراء وذلك بحضور شهود وأقر بالصلح وقبل بدله أيضا في ذلك التاريخ بحضور شهود ولم يبق له عندنا حق والآن هو مومه لي بخصوص الألف وخمسمائة وخمسة وأربعين غرش المذكورة فأطلب منه التوجيه في هذا الخصوص في ٣٠ صفر سنة ١٣٢١ هذا دعوى عشو" .

وكانت المحاكم الشرعية في مدينة الموصل في فترة الحكم العثماني تحسم في القضايا الخاصة بالتركة والميراث ، إذ أخذت المحكمة الشرعية النسق القانوني للحسم في القضايا في ضوء رفع الدعاوي للقاضي للنظر فيها وحسب الإدعاء بالاحقية الشرعية في توزيع التركات وتحديد الميراث ، وكان الإجراء لا يقتصر على المسلمين في المحاكم الشرعية إذ كان سكان المدينة من النصارى يلجأون الى المحاكم الشرعية لتقسيم التركات وتحديد المواريث ضمن أحكام الشرع الاسلامي المتعلق بنظام المواريث ، كما يأتي : "أدعى خواجه نعوم بن خواجه حنا من محلة السريان الكاثوليك من تبعية الدولة العليا من سكان محلة حوش الخان على خواجه داود بن يوسف من الملة والمحلة المذكورين" ان لي في المتوفاة مريم بنت نعمان من الملة والمحلة المذكورتين منه كانت في الحياة في ذمة المرقوم خواجه داود عشرون قرشا عن جهة قرض وقبل الاستيفاء توفيت وانحصرت ورثتها في أبنائها وبناتها ، الكبار وهم آنا وقيس داود ورزق الله ولجوئه وسوسن وأمينة وجميلة أولاد المرقوم خواجه حنا فانتقل المبلغ المذكور منها الينا ، لأن لا وأرث لها غيرنا ، فالآن أطلب بتنبيه المرقوم خواجه داؤد باداء ما يصيب حصتي منه العشرين غرشا المذكورة هذه دعواي نعوم .

فلما سئل المدعى عليه المرقوم خواجه داؤد ، أقر بأن للمتوفاة المرقومة مريم في ذمته عشرين غرشا عن جهة قرض ، لكنه أنكر الوراثة المذكورة وانحصارها .
٢٤ رجب لسنة ١٣١٩هـ/١٩٠٢م
فطلب البينة من المدعي المرقوم نعوم على وفق دعواه بالوراثة المذكورة فأحضر من الرجال النصارى عزيز بن يوسف قليان وداود بن بهنان من ملة السريان الكاثوليك من سكان محلة حوش الخان مشهدا أعلى وفق دعواه بالوراثة المذكورة شهادة مطابقة" .

وفصلت المحاكم الشرعية في العهد العثماني في القضايا المتعلقة بالوصايا المترتبة على أمور الطلاق والنفقة ، وذلك لتنظيم أحوال المجتمع الموصلي وفق الشريعة الاسلامية ، ومثال ذلك "لما كان يلزم شرعا نصب وصي على البنت الصغيرة خديجة بنت المتوفي أحمد بن عبو بيرقدار ، من سكان محلة الشيخ أبو العلا من محلات مدينة الموصل المحروسة لتسوية أمورها ورؤية مصالحها وحفظ أموالها ، ثبتت وتحقق لدى الشرع الانور باخبار عيدان بن محمد وعمر بن محمد من سكان المحلة المذكورة وعيدان بن أحمد من سكان محلة باب الأجش من محلات المدينة المذكورة على طريق الشهادة ، ان أم الصغيرة المرقومة وهي المرأة الحاضرة المعرفة بالتعريف الشرعي فاطمة بنت محمد من ساكنات محلة الشيخ ابو العلا المذكورة معرفة بالأمانة .
وموصوفة بالاستقامة ولا تبعة للوصاية المذكورة ومقتدرة على أدائها ، ونصبت المرقومة فاطمة من طرف الشرع الشريف وصيا على بنتها الصغيرة المرقومة خديجة ومحافظة على ما انتقل اليها بالارث الشرعي من أبيها المتوفي المذكور وترى لها الغبطة والمصلحة وحيثما وجدت وبانت بشرط الأمانة والاجتناب عن الخيانة فقلبت المرقومة فاطمة الوصاية المذكورة وتعهد بأدائها كما ينبغي ٨ شوال لسنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٣م .

قبلت الوصاية نعم اخبرت كذلك
عيدان بن أحمد نعم اخبرت كذلك
عمر بن محمد
فاطمة السيد عبد عمر بن محمد
نعم أخبرت كذلك على طريق الشهادة عبد الله بن محمد"

وعرضت على المحاكم الشرعية قضايا اجتماعية أخرى ذات مساس بتنظيم الحقوق واعادة الأمانات الى أهلها ، ففي حالة الاقرار ، تعرض المسألة على القضاء ، ويتخذ القاضي الإجراءات القانونية المدونة في سجلات المحكمة الشرعية بوصفها بينة على حسم الاشكالات المتعلقة بالأمانات ومنها "حضر مجلس الشرع الشريف الأنور ومحفل الدين الحنيف الرجل الجائز والنافذ إقراره وتصرفاته في جميع أموره من كل الوجوه محمد صالح بن محمد البربر من سكان محلة إمام إبراهيم من محلات مدينة الموصل وحضر معه الرجل الحر البالغ العاقل باعث الكتاب محمد بن ملا قدو من سكان المحلة المذكورة وقرر المرقوم محمد صالح مقرا ومعترفا بالطوع والرضا بحضوره قائلا أنه كان لي عند المذكور محمد الفان وتسعمائة وسبعة وثمانون غرشا ، بطريقة الوديعة من طرف حصتي الارثية من ثمن دار أمي المتوفاة خدوجة بنت محمود وليس لي في ذمته غيرها ، والآن أقر وأعترف بأني قد أخذت وقبضت جميع الألفين وتسعمائة وسبعة وثمانين غرشا المذكورة من المذكور محمد بالتمام والكمال ولم يبق لي في ذمته شيئا ، وأبرأت ذمته من جميع الدعاوي المتعلقة بالابراء العام وقبل الابراء المذكور ، فصدق المذكور محمد في جميع تقديره المشروح شفاها ، وقبل الابراء ، وقد حرر فأوقع بالطلب" .

وناقشت المحاكم الشرعية ادعاءات الاختلاف في مسائل القروض ، وما نجم عنها من مشاكل حسمها القضاء آنذاك ، ومنها ما جاء في محاضر المحكمة الشرعية "حضرت مجلس الشرع الشريف المرأة الحرة البالغة العاقلة مكونبت كاكوز بن عيدان من ملة الكلدان من تبعة الدولة العلية ، ومن ساكنات محلة إمام عون الدين المعرفة بتعريف الرجلين العارفين لذاتهما بالمعرفة الشرعية وهما نعم ارميا ومن الملة المذكورة ومن سكان محلة مياسة ، وسليمان داود عجماية من الملة المذكورة ، ومن سكان محلة رأس الكور وقررت المرقومة مكو بالطوع والرضا قائلة ان لي في ذمة المتوفي عبد الأحد بن سمعان رسام من ملة الكلدان ومن محلة إمام عون الدين منذ كان في الحياة سبعة ليرات عثمانية عن محمد علي الدعوى في الخصوص المذكور مع ثلاثة ورثة المرقوم عبد الأحد وهم أولاده فتح الله رزق الله ونعوم وراحي ومع كلمن تتوجه لي حق الدعوى معه في الخصوص ، المذكور وعلى الطلب والأخذ والقبض وتقديم البنية وطلب التحليف ، وعلى التبليغ والتبلغ وكالة مطلقة صحيحة شرعية فقبل المرقوم محمد الوكالة المذكورة وتعهد بأدائها كما ينبغي ١٢ محرم سنة ١٣٢٩هـ/١٩١١م .
قبلت الوكالة معرف معرف وكلت على ذلك
مكو بنت كاكوز
محمد سليمان نعم ١٢ محرم الحرام سنة ١٣٢٩"

الموصل في اواخر العهد العثماني

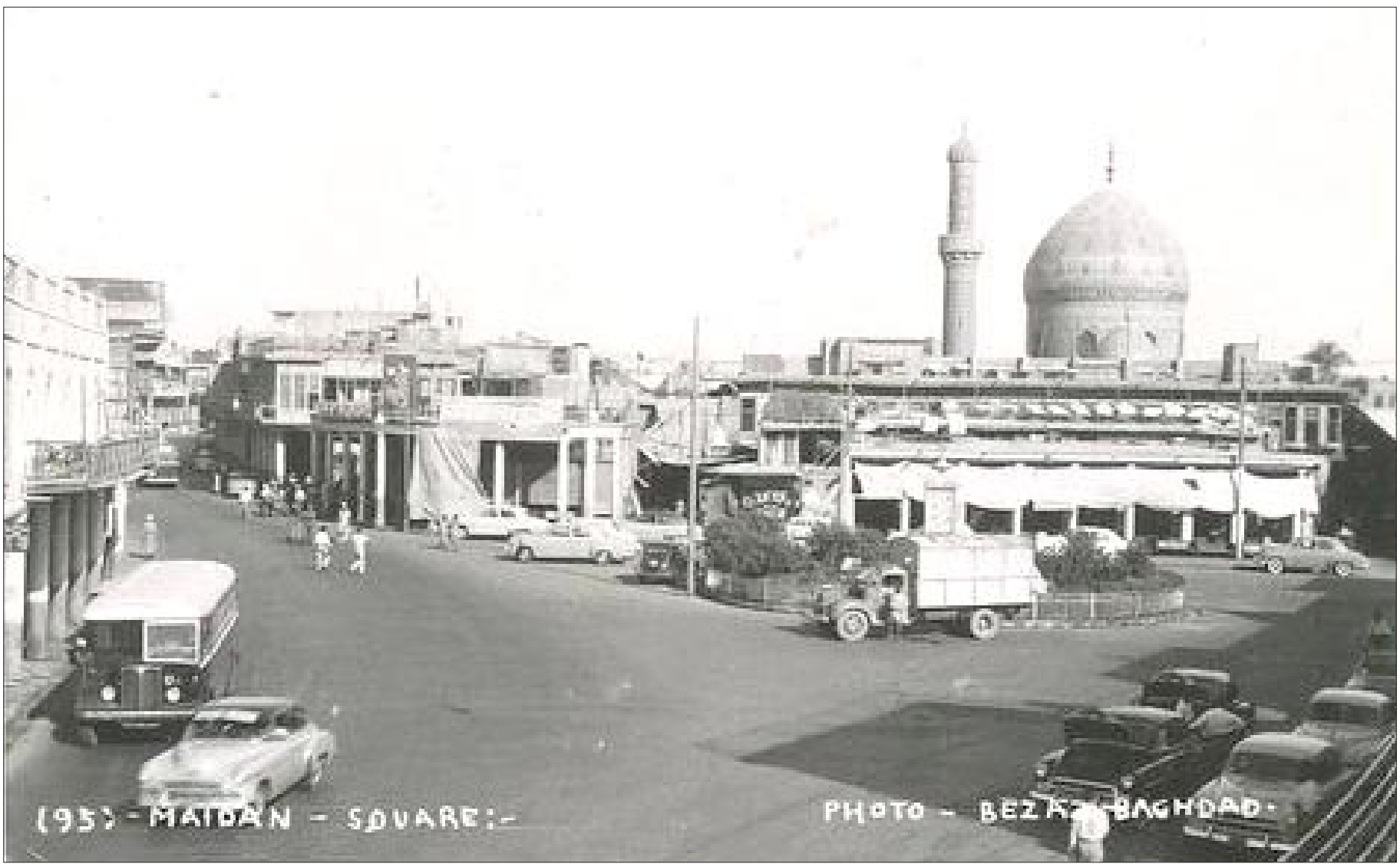

ساحة الميدان في الخمسينات

عدسة زادة عراقية

غلاف مجلة المصور عن فيصل الثاني

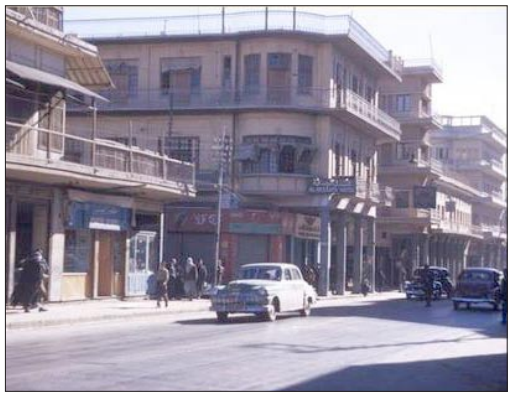

شارع الرشيد

ذاكرة
العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

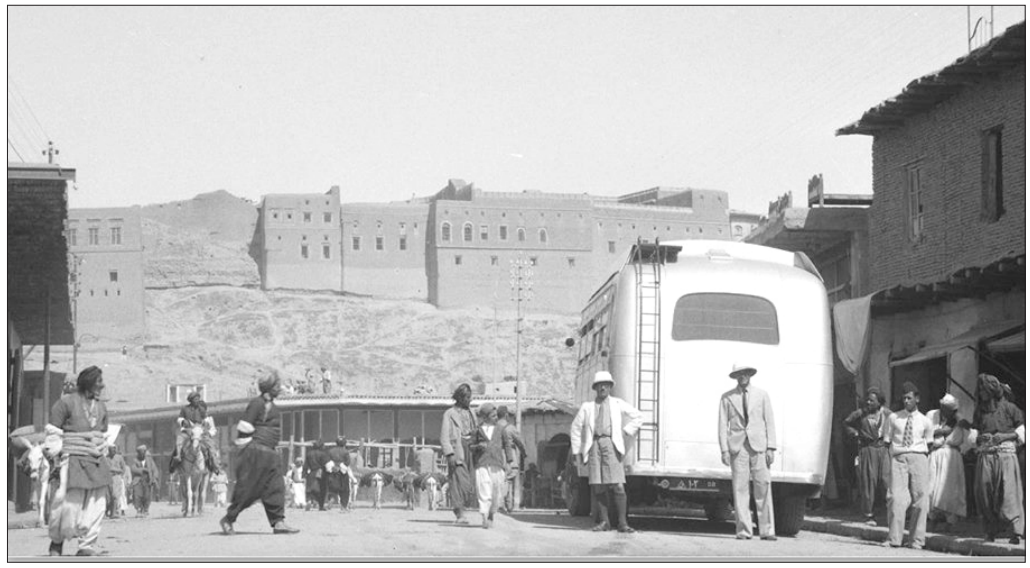

قلعة اربيل في الاربعينات

الكلية الطبية

الثورة في العراق

الأهرام

سقوط الملكية واعلان الجمهورية العراقية العربية

تأليف مجلس سيادة برياسة الفريق نجيب الربيعي ووزارة جديدة برياسة الزعيم عبد الكريم قاسم

أول قرارات للحكومة الجديدة: ١- الاعتراف بالجمهورية العربية ٢- التمسك بالوحدة العربية ٣- احترام مبادئ ميثاق جامعة الدول العربية

لندن: الثورة ضربة قاضية لمشروع ايزنهاور وحلف بغداد - وشنطون: الثورة أخطر صدمة للغرب منذ أممت قناة السويس

مصرع عبد الاله

طائرة فيصل ونوري السعيد لم تصل الى مطار استانبول

لندن في ذهول كامل

الثورة جاءت اثر قائمة حلف بغداد ومشروع ايزنهاور

ج. الاهرام تزف خبر ثورة ١٩٥٨

وجهاء الطائفة اليهودية في بغداد

مطبعة الولاية ١٨٩٦

العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

صفحة جديدة في تاريخ السكك الحديد في العراق

كيف افتتح مشروع الخط العريض ؟

■ ريسان عامر عبد الله الساعدي

شهد عام ١٩٦٤ ، افتتاح عدة مشاريع مهمة أسهمت في تقوية الاقتصاد العراقي وتحرره وجميعها كانت بمساعدة الاتحاد السوفيتي، لكن أهم هذه المشاريع كان مشروع (سكة حديد بغداد – البصرة) الذي عرف بمشروع الخط العريض. ففي ١٨ آب ١٩٦٠ وقعت حكومتا العراق والاتحاد السوفيتي اتفاقية سكة حديد بغداد – البصرة، وبناء مشاغل تجميع عربات البضائع والركاب وتصليحها وتصليح قاطرات الديزل، وإنشاء معمل العوارض الكونكريتية. واستمر العمل بهذا الخط أربعة سنوات، إذ افتتح بتاريخ ١١ آذار ١٩٦٤ وهو يمكن العراق من نقل ٣,٠٠٠,٠٠٠ طن. ويحقق الخط العريض زيادة مدور الشحن بصورة دائمة. ويؤمن الاتصال المباشر من ميناء البصرة إلى بغداد ومن ثم الموصل، وتل كوجك حتى الحدود السورية العراقية. وقد أعد تصميم الخط العريض في معهد (كيروبرومتر نستروي) السوفيتي وفي ٥ شباط ١٩٦٤ ، تم ربط أخر قطعة، وبلغت مساحة هذا الخط حوالي (٥٥٢) كم ونصف الكيلو متر ، وبلغت قيمته الإجمالية "٤٠" مليون دينار عراقي.

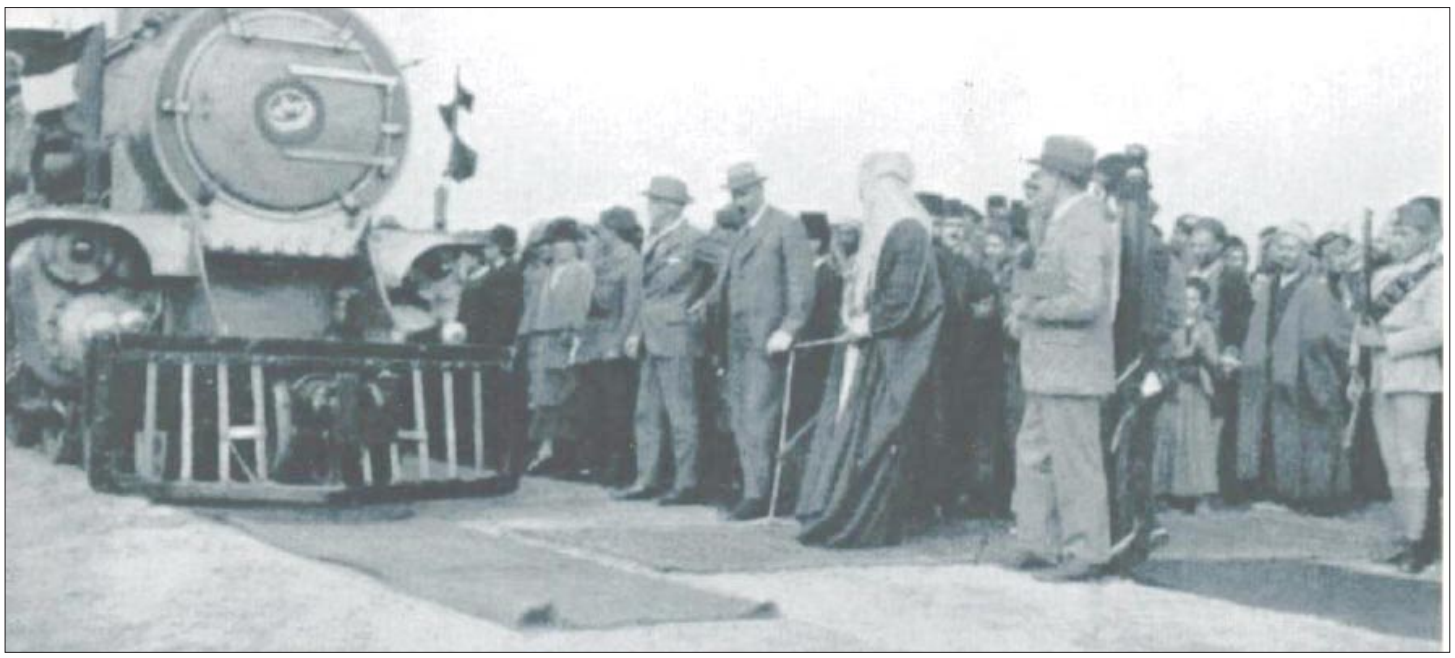

الملك فيصل الأول يفتتح خط السكك الحديد

وضمن الاتفاقية العراقية السوفيتية لمد سكة حديد بغداد – البصرة تسلمت الحكومة العراقية "٢٠" قاطرة ديزل ذات قوة ١٦٥٠ حصاناً وتسلمت مديرية السكك الحديد (٨) قاطرات ديزل ذات قوة (٦٥٠) حصاناً للعمل في هذا المشروع.

وفي ١٠ آذار ١٩٦٤ تم الاحتفال بإكمال هذا الخط وافتتاحه باحتفال رسمي كبير حضره رئيس الوزراء العراقي الفريق طاهر يحيى، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الوزراء العراقيين، وحضره عن الجانب السوفيتي (بودجوفاروف) نائب وزير المواصلات والأعمار السوفيتي.

وبدأ الاحتفال بكلمة رئيس مهندسي المشاريع والذي شرح القضايا الفنية للمشروع وأهميته، ثم تحدث حسن الدجيلي، وزير المواصلات إذ وصف المشروع بأنه "انطلاقة كبيرة في تطوير شبكة المواصلات وتحسينها" وتحدث "بودجوفاروف" إذ نوه بالجهود التي بذلها العراقيون من مهندسين وعمال وأكد على أن التعاون سيستمر بين البلدين وعلى أساس المنفعة المتبادلة.

وفي كلمته شكر رئيس الوزراء الجانب السوفيتي وهنئ الشعب العراقي، وأكد على أهمية هذا المشروع اقتصادياً وسياسياً.

واستمرت وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين بالتصاعد والنمو إذ جرى بتاريخ ١٦ آذار ١٩٦٤، احتفالية في بغداد أقامها (كريشين) المستشار الاقتصادي السوفيتي في سفارة الاتحاد السوفيتي في بغداد، لمناسبة الذكرى الخامسة لاتفاقية ١٦ آذار ١٩٥٩. إذ تحدث عن النتائج التي تحققت بين البلدين جراء هذه الاتفاقية التي عززت العلاقات بينها.

وفي السياق ذاته وافق الجانب العراقي بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٦٤ على التصاميم المقدمة من قبل الاتحاد السوفيتي لبناء معمل السفن في البصرة بموجب العقد المرقم (٣/١٣١) وتم الموافقة على دفع مبلغ قدره (١٢,١٢٦٨,٥١٦) دينار عراقي تسديداً للخبراء السوفيت الذين عملوا في مشروع تحسين الملاحة النهرية بموجب العقد ٢/١١٩.

وعلى الرغم من تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بشكل ملحوظ إلا أن هذه العلاقات كانت تعترضها أحياناً بعض المشاكل التي قد تؤدي أو أدت إلى توقف هذا المشروع أو ذاك.

ومن أهم تلك المشاكل التي واجهت تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية، تلك المتعلقة بالتسويات النهائية للمشاريع الملغاة فضلاً عن عقود التجهيز التي أوقف تنفيذها، وكذلك تفسير بعض بنود الاتفاقية وهي مشاكل فنية ومالية وحقوقية.

كما وظهرت بعض المشاكل المتعلقة بأسلوب العمل المتبع وتحديد مسؤوليات كل جانب مثلاً، كطريقة استلام المعدات، وإشراك الخبراء السوفيت في المسؤوليات التنفيذية للمشاريع، وعدم التزام الجانب السوفيتي بالمواصفات المنصوص عليها في عقود التجهيز أو مواعيد الشحن، وغيرها من المشاكل الفنية والإدارية.

ومن أجل حل المشاكل المتقدم ذكرها، فقد اقترح الجانب العراقي بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٤ إرسال وفد اقتصادي إلى الاتحاد السوفيتي، والدخول في مفاوضات للتوصل إلى تعاون نهائي بشأن المشاكل العالقة بين البلدين وتعديل بعض بنود الاتفاقية، واقترحت الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط إرسال وفد يضم الجهات الفنية والحقوقية والمالية، أيضاً وتضمن الاقتراح استضافة وفد اقتصادي سوفيتي في بغداد لمناقشة الأمور نفسها والوصول إلى حلول بشأنها، وكذلك اقترح الجانب العراقي استبدال بعض تصاميم المشاريع السوفيتية بتصاميم في دول أكثر تقدما، مع أمكانية شراء بعض المكائن والآلات من الدول الغربية المتقدمة.

وأخيراً أكد الجانب العراقي على أن إرسال وفد إلى الاتحاد السوفيتي من شأنه أن يحسن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وفي تاريخ ٩ أيار ١٩٦٤ أخبر الجانب السوفيتي الحكومة العراقية رغبتهم في تمويل بعض المشاريع والتي يختارها الجانب العراقي وذلك بقيمة القرض المقدم من الحكومة السوفيتية، حتى وأن تطلب الأمر زيادة النفقات المقدمة من الاتحاد السوفيتي.

ومن جانبها اقترحت الحكومة العراقية، إرسال وفد عراقي إلى الجمهورية العربية المتحدة للاستفادة من تجربتها في التعاون مع الاتحاد السوفيتي والمتمثلة بإنشاء السد العالي، مما قد يساعد العراق في أنشاء سد على احد النهرين دجلة والفرات.

وفي تاريخ ٨ حزيران ١٩٦٤، شكلت وزارة الزراعة وفد برئاسة وكيل وزير الزراعة الدكتور ضياء احمد وعضوية وكيل مدير مصلحة المزارع الحكومية العام ومدير قسم المحاصيل الحقلية الدكتور جمال عبد الكريم فؤاد والدكتور لؤي قدري مدير قسم التربة، وذلك للسفر إلى الجمهورية العربية المتحدة، إذ استمرت الزيارة أسبوعين، للاستفادة من التجربة السوفيتية المصرية.

وفي اليوم نفسه ٨ حزيران ١٩٦٤، قابل وزير الصناعة العراقي المستشار الاقتصادي في السفارة السوفيتية، مع ثلاثة من موظفي السفارة السوفيتية في بغداد، وتناولت المقابلة تطوير القطاع الزراعي وإقامة بعض المزارع الحكومية ومزرعة للنباتات الطبية، فضلا عن مزرعة للقطن وأخرى للرز وتعهد الجانب السوفيتي بتقديم المكائن والآلات الزراعية مع عدد من الخبراء يعملون في الإدارة والحقول وتدريب العراقيين.

واستمر الاتحاد السوفيتي في تنفيذ المشاريع الصغيرة والكبيرة في العراق فقد أنجز الجانب السوفيتي بتاريخ ١٠ حزيران ١٩٦٤ معمل الخياطة الكبير في بغداد والذي افتتحه الرئيس العراقي (عبد السلام محمد عارف) في احتفال رسمي كبير، دل على أهمية هذا المشروع. إذ كان هذا المشروع من ثمرات الاتفاقية العراقية – السوفيتية، وبلغت كلفة إنشائه (٨٣٠) ألف دينار، بينما بلغت تكاليف مكائن الخياطة والأجهزة الأخرى (١٢٥٥٠٠) دينار عراقي.

وفي ١١ تموز ١٩٦٤، صرح رئيس الجمهورية عبد السلام محمد عارف إلى صحيفة (التجارة في أسبوع) والتي تصدر في بغداد باللغة الانكليزية، بان العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي في تطور مستمر، وان وفد اقتصادي عراقي سيزور الاتحاد السوفيتي بعد الانتهاء من احتفالات ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨.

وبدأت مؤسسة "تكنوبروم اكسبورت" في العام ١٩٦٤ تحرياتها في أعالي نهر الفرات، واقترحت لتأمين متطلبات مياه الري لحوض نهر الفرات القيام بإنشاء سد راوة، وحديثه

ذاكرة
العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

الصغير بسعة٤,٠١مليار متر مكعب فضلا عن أنشاء محطة كهربائية بسعة (٣٥٠) ميكا واط، إذ قدرت كلفة المشروع ٣٦,٩ مليون دينار. كذلك قدمت المؤسسة بعد تحرياتها مشروع أنشاء سد حديثة العالي بارتفاع حوالي (٦١) متر ومنسوب ١٤٥,٥فوق سطح البحر، وإنشاء محطة كهربائية. وقدرت كلفة المشروع مع المحطة الكهربائية ٥٣,٦ مليون دينار.

وفي الوقت نفسه قامت مجموعة شركات ومؤسسات بضمنها شركة (الكسندر جي وشركاء) وشركة (هزرا) الاستشارية، ومؤسسة تكنوبروم اكسبورت السوفيتية، بدراسة أنشاء سد الموصل على نهر دجلة شمال غربي الموصل على بعد ٥٩ كيلومتر غربي، أسكي الموصل. وتضمن المشروع أنشاء سد ركامي لتنظيم مياه نهر دجلة وخزنها لأغراض الري وتوليد الطاقة الكهربائية ودرء إخطار الفيضان، وقد قدرت توليد الكهرباء لحوالي ٣٢,٠٠٠ كيلو واط وتكلفة المشروع بحوالي (٧٠) مليون دينار.

وفي تاريخ ٢/تشرين الأول ١٩٦٤ عاد إلى بغداد وفد مصلحة التمور العراقية بعد زيارة للاتحاد السوفيتي، أستمرت ثلاثة أسابيع، وكان الوفد برئاسة ياسين الوهب معاون مصلحة التمور العراقية وعضوية طارق العاني، مدير التجارة في المصلحة وعبد الله يوسف إسماعيل عضو مجلس أدارة شركة التمور العراقية، إذ عقد اتفاق مع الجهات السوفيتية يقضي بتصدير (١٤) ألف طن من التمور العراقية إلى الاتحاد السوفيتي. بلغ مجموع أقيامها أكثر من ثلاثة أرباع المليون دينار. ويقضي الاتفاق بمقايضة هذه الصفقة لقاء بضائع سوفيتية الصنع.

وفي ١٠ تشرين الأول ١٩٦٤. وصلت إلى ميناء البصرة أول السفن السوفيتية لنقل الدفعة الأولى من التمور العراقية بلغ وزنها (٤٠٠٠) طن من تمور البصرة محسنة الكبس.

وتواصل تحسن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين إذ استقبل وزير المواصلات العراقي، حسن الدجيلي بتاريخ ٣ كانون الأول ١٩٦٤ ميخائيل ياكوفليف، سفير الاتحاد السوفيتي في العراق والملحق التجاري في السفارة السوفيتية في بغداد لمناقشة تأخير أنشاء بعض المشاريع والمعوقات التي تعترض ذلك، وأبدى الجانب السوفيتي استعداده لبناء بدالة الشرق الأوتوماتيكية.

ومما تجدر الإشارة أليه أن الاتحاد السوفيتي، كان أكبر المستوردين للتمور العراقية، فقد غادرت ميناء البصرة يوم الأحد ١٢ كانون الثاني ١٩٦٤ أحدى البواخر السوفيتية وهي محملة بـ(٣) آلاف طن من التمور العراقية المحسنة.

وفي ٢ آذار ١٩٦٥، وصل الوفد العراقي إلى الاتحاد السوفيتي في زيارة استمرت أسبوعين أسفرت عن تعديل الكثير من بنود الاتفاقيات السابقة والتوقيع على بروتوكول (لاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين لعام ١٩٦٥).

وفي الربع الأول من عام ١٩٦٥، جرى وبمساعدة الاتحاد السوفيتي أنشاء "المركز الذري" في العراق، إذ تم نصب ثلاثة مفاعل ذرية، تتيح للعراق أمكانية أجراء أبحاث في ميادين الفيزياء والفيزياء الجزيئية وكيمياء المواد المركبة، وعلم الحياة، وعلم التناسل، وكذلك دراسة اثر الأشعة الذرية على المحاصيل الزراعية.

ومما تجدر الإشارة أليه أن من اهم أهداف هذه المفاعل هو أنتاج النظائر المشعة الاصطناعية التي تستخدم بصورة واسعة في الطب والصناعة والزراعة وبعض فروع الاقتصاد.

وفي الذكرى السادسة لتوقيع أول اتفاقية للتعاون الاقتصادي والفني بين الاتحاد السوفيتي والجمهورية العراقية والتي تصادف في ١٤ آذار ١٩٦٥ تمكن الاتحاد السوفيتي من انجاز "٣٠" مشروعاً من مجموع ثمانين مشروع متفق عليها، وبلغت قيمة المنتوج الإجمالي للمؤسسات الصناعية التي شيدها الاتحاد السوفيتي أو التي في طور البناء ما يقرب (٣٥) مليون دينار سنوياً سيتمكن العراق بعد الانتهاء من أنشاؤها سد الحاجات الداخلية من المنسوجات القطنية بنسبة ١٥٪ والمنسوجات الصوفية بنسبة ٩٠٪ والأدوية بنسبة ٨٠٪ والزجاجيات بنسبة ١٠٪.

ويبدو أن حجم العلاقات الاقتصادية وكثرة المشاريع التي أوكل إلى الاتحاد السوفيتي تنفيذها، دفعت إلى تبادل الزيارات بينها من اجل الإسراع في تنفيذ هذه المشاريع من جهة ولتلافي بعض الأخطاء الواردة في التنفيذ وتأخير بعض المشاريع من جهة أخرى.

ومما تجدر الإشارة إليه أن التبادل التجاري بين العراق والاتحاد السوفيتي للمدة من ١٩٦٣ لغاية ١٩٦٦، قد بلغت قيم متقدمة في التصدير والاستيراد، إذ بلغت قيم الاستيراد والتصدير لعام ١٩٦٣ أعلى نسبها بالرغم من حالة التوتر التي شهدتها علاقات البلدين في بداية انقلاب ٨ شباط ١٩٦٣، وما تبعه من صفاء سياسي بينها.

شهد عام ١٩٦٤، افتتاح عدة مشاريع مهمة أسهمت في تقوية الاقتصاد العراقي وتحرره وجميعها كانت بمساعدة الاتحاد السوفيتي، لكن أهم هذه المشاريع كان مشروع (سكة حديد بغداد – البصرة) الذي عرف بمشروع الخط العريض.

ففي ١٨ آب ١٩٦٠ وقعت حكومتا العراق والاتحاد السوفيتي اتفاقية سكة حديد بغداد – البصرة، وبناء مشاغل تجميع عربات البضائع والركاب وتصليحها وتصليح قاطرات الديزل، وإنشاء معمل العوارض الكونكريتية. واستمر العمل بهذا الخط أربعة سنوات، إذ افتتح بتاريخ ١١ آذار ١٩٦٤ وهو يمكن العراق من نقل ٣,٠٠٠,٠٠٠ طن. ويحقق الخط العريض زيادة مدور الشحن بصورة دائمة. ويؤمن الاتصال المباشر من ميناء البصرة إلى بغداد ومن ثم الموصل، وتل كوجك حتى الحدود السورية العراقية. وقد أعد تصميم الخط العريض في معهد (كيروبرومتر نستروي) السوفيتي وفي ٥ شباط ١٩٦٤، تم ربط أخر قطعة، وبلغت مساحة هذا الخط حوالي (٥٥٢) كم ونصف الكيلو متر، وبلغت قيمته الإجمالية "٤٠" مليون دينار عراقي.

وضمن الاتفاقية العراقية السوفيتية لمد سكة حديد بغداد – البصرة تسلمت الحكومة العراقية "٢٠" قاطرة ديزل ذات قوة ١٦٥٠ حصاناً وتسلمت مديرية السكك الحديد (٨) قاطرات ديزل ذات قوة (٦٥٠) حصاناً للعمل في هذا المشروع.

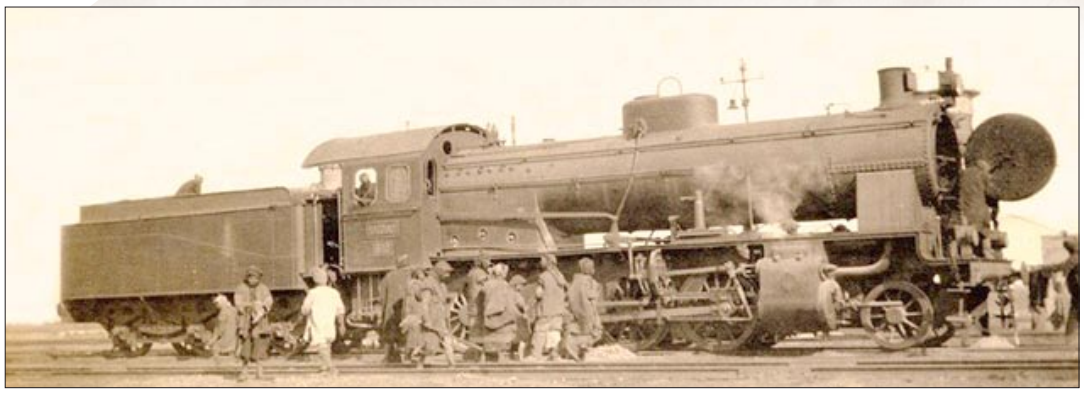

قاطرة قديمة ١٩١٨

قاطرة الخط العريض

وفي ١٠ آذار ١٩٦٤ تم الاحتفال بإكمال هذا الخط وافتتاحه باحتفال رسمي كبير حضره رئيس الوزراء العراقي الفريق طاهر يحيى، فضلاً عن مجموعة كبيرة من الوزراء العراقيين، وحضره عن الجانب السوفيتي (بودجوفاروف) نائب وزير المواصلات والأعمار السوفيتي.

وبدأ الاحتفال بكلمة رئيس مهندسي المشاريع والذي شرح القضايا الفنية للمشروع وأهميته، ثم تحدث حسن الدجيلي، وزير المواصلات إذ وصف المشروع بأنه "انطلاقة كبيرة في تطوير شبكة المواصلات وتحسينها" وتحدث "بودجوفاروف" إذ نوه بالجهود التي بذلها العراقيون من مهندسين وعمال وأكد على أن التعاون سيستمر بين البلدين وعلى أساس المنفعة المتبادلة.

وفي كلمته شكر رئيس الوزراء الجانب السوفيتي وهنئ الشعب العراقي، وأكد على أهمية هذا المشروع اقتصادياً وسياسياً.

واستمرت وتيرة التعاون الاقتصادي بين البلدين بالتصاعد والنمو إذ جرى بتاريخ ١٦ آذار ١٩٦٤، احتفالية في بغداد أقامها (كريشين) المستشار الاقتصادي السوفيتي في سفارة الاتحاد السوفيتي في بغداد، لمناسبة الذكرى الخامسة لاتفاقية ١٦ آذار ١٩٥٩. إذ تحدث عن النتائج التي تحققت بين البلدين جراء هذه الاتفاقية التي عززت العلاقات بينها.

وفي السياق ذاته وافق الجانب العراقي بتاريخ ٢٢ آذار ١٩٦٤ على التصاميم المقدمة من قبل الاتحاد السوفيتي لبناء معمل السفن في البصرة بموجب العقد المرقم (٣/١٣١) وتم الموافقة على دفع مبلغ قدره (١٢,١٢٦٨,٥١٦) دينار عراقي تسديدا للخبراء السوفيت الذين عملوا في مشروع تحسين الملاحة النهرية بموجب العقد ٢/١١٩.

وعلى الرغم من تطور العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين بشكل ملحوظ إلا أن هذه العلاقات كانت تعترضها أحياناً بعض المشاكل التي قد تؤدي أو أدت إلى توقف هذا المشروع أو ذاك.

ومن أهم تلك المشاكل التي واجهت تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية، تلك المتعلقة بالتسويات النهائية للمشاريع الملغاة فضلاً عن عقود التجهيز التي أوقف تنفيذها، وكذلك تفسير بعض بنود الاتفاقية وهي مشاكل فنية ومالية وحقوقية.

كما وظهرت بعض المشاكل المتعلقة بأسلوب العمل المتبع وتحديد مسؤوليات كل جانب مثلاً، كطريقة استلام المعدات، وإشراك الخبراء السوفيت في المسؤوليات التنفيذية للمشاريع، وعدم التزام الجانب السوفيتي بالمواصفات المنصوص عليها في عقود التجهيز أو مواعيد الشحن، وغيرها من المشاكل الفنية والإدارية.

ومن أجل حل المشاكل المتقدم ذكرها، فقد اقترح الجانب العراقي بتاريخ ٢٧ نيسان ١٩٦٤ إرسال وفد اقتصادي إلى الاتحاد السوفيتي، والدخول في مفاوضات للتوصل إلى تعاون نهائي بشأن المشاكل العالقة بين البلدين وتعديل بعض بنود الاتفاقية، واقترحت الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط إرسال وفد يضم الجهات الفنية والحقوقية والمالية، أيضاً وتضمن الاقتراح استضافة وفد اقتصادي سوفيتي في بغداد لمناقشة الأمور نفسها والوصول إلى حلول بشأنها، وكذلك اقترح الجانب العراقي استبدال بعض تصاميم المشاريع السوفيتية بتصاميم في دول أكثر تقدما، مع أمكانية شراء بعض المكائن والآلات من الدول الغربية المتقدمة.

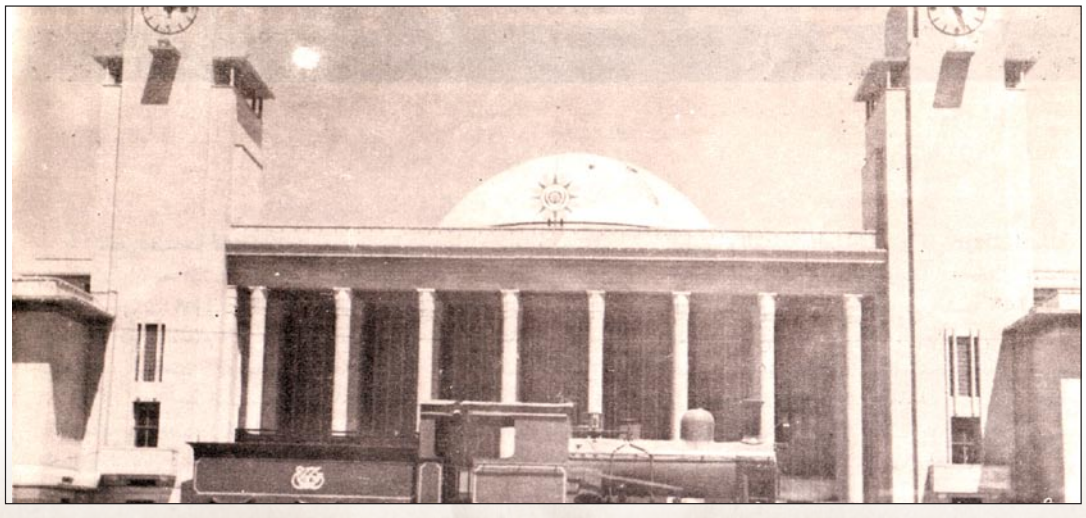

ذاكرة
العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

وزارة الداخلية وايام الحرب العالمية الثانية 1939 _ 1945

■ د . قحطان حميد العنبكي

حاولت بريطانيا بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية في الأول من أيلول ١٩٣٩ استغلال موارد العراق وموقعه الإستراتيجي لخدمة المجهود الحربي للحلفاء استنادا إلى نصوص معاهدة سنة١٩٣٠التي منحتها امتيازات واسعة.

استجابت الحكومة العراقية للطلبات البريطانية فبادر نوري السعيد، وعلى الفور،لقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا،وسعى إلى جر العراق للقتال إلى جانبها، وإرسال قوات عسكرية إلى الحدود الليبية،لكن سياسة السعيد جوبهت بمعارضة شديدة من الحركة الوطنية في العراق،التي دعت إلى وقوف العراق على الحياد في الصراع الدولي،والالتزام بمعاهدة سنة ١٩٣٠.

كان من الطبيعي ان تنعكس على وزارة الداخلية العراقية التطورات والأحداث التي نجمت عن قيام الحرب وان تدخل مهماتها حيزاً جديداً ينسجم مع ما يحدث على الساحة السياسية العراقية من تغيير الوزارات ومن صراع بين الآراء والمواقف السياسية،فاتخذت الوزارة الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة جهاز الشرطة(الجهاز الأمني)فضلاً عن الاهتمام بالواجبات التي كانت مناطه به عبر المرحلة السابقة.

بدأت وزارة الداخلية،بالاهتمام بعملية ترميم المواقع التي تحرس السدود المائية،مثل سدة الهندية والكوت وناظم الغراف وتخصيص قوة كافية من الشرطة لحمايتها،وقد سوغت وزارة الداخلية أسباب هذا الاهتمام بهذه السدود إلى إنها((تعدان من المواقع المهمة المستهدفة لأخطار الغارات الجوية)) ويجب اتخاذ كل التدابير اللازمة لحمايتها، حتى أنّ متصرفية لواء الحلة طلبت لأن يتم تجهيز القوة المكلفة بحماية سدة الهندية بمدفعين من المدافع المضادة للطائرات.

كما أولت الوزارة اهتمامها بتوافر الحماية اللازمة للحدود العراقية،فأوعزت إلى مديرية الشرطة العامة لأجل تعزيز إجراءاتها الحدودية ،فشددت على الأجهزة الأمنية المختصة بمكافحة التهريب ولاسيّما منع دخول الأجانب إلى العراق، وكان ذلك يجري بالتعاون والتنسيق المتبادل مع وزارة الدفاع،وتمّ طرد عدد من منتسبي الشرطة في مخفر المنذرية الحدودي مع إيران وذلك لعدم قيامهم بواجباتهم بالشكل المطلوب،كما أجرت وزارة الداخلية من خلال مديرية الشرطة العامة،الكثير من التنقلات ولاسيّما من الألوية الشمالية لأسباب تتعلق بعدم قيام البعض من ضباطها بواجبات التعقيب ومكافحة التهريب وعدم إتقانهم للغة المحلية.

وفي خطوة غير مسبوقة،اقترحت الوزارة تدريب منتسبيها ولاسيّما قوة الشرطة وفي مختلف مناطق العراق على استعمال الرشاشات والبنادق ضد الطائرات،وتمّ فتح دورة ولاسيّما بإشراف الوزارة لتدريب أفراد الشرطة في مدرسة الشرطة ولمدة ثلاثة أسابيع، ثم يُعمم التدريب بعد ذلك ليشمل أفراد الشرطة كافة،وذلك بالتنسيق والتعاون مع وزارة الدفاع لإجراء هذا النوع من التدريب الذي عُرف بـ(الدفاع الإيجابي ضد الخطر الجوي).

كما تحملت وزارة الداخلية أعباء أخرى أفرزتها الحرب في المجتمع العراقي ولاسيّما الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب على الأوضاع الداخلية في العراق،وكان للوزارة مساهمة فاعلة في إجراءات الحكومة الاقتصادية التي هدفت إلى السيطرة على الوضع الاقتصادي فصدر في العاشر من ايلول١٩٣٩(مرسوم تنظيم الحياة الاقتصادية)،استعداداً للطوارئ ومنع الاستغلال غير المشروع،فوضع المرسوم الأسس الأولى لسلطة التموين وتشكيلاتها.

إذ انه خوّل الحكومة- ومنها مؤسسات وزارة الداخلية-سلطات واسعة للإشراف على التجارة واتخاذ التدابير لخزن وتوزيع السلع الضرورية مثل السكر والشاي والقهوة والصابون والمواد الإنشائية والورق وغيرها وإحصاء ومراقبة الكميات المخزونة منها ،وتحديد الأسعار والأجور.وخول المرسوم مجلس الوزراء تأليف لجنة مركزية برئاسة أحد الوزراء لتنفيذ ذلك،وفرض العقوبات على المخالفين.

وطبقاً لهذا المرسوم تشكلت لجنة التموين المركزية من سبعة أعضاء برئاسة وزير المالية رستم حيدر،وضمت فيها أمين العاصمة ارشد العمري،وتمّ تشكيل لجان فرعية في الألوية (المحافظات) الأخرى.

لم تكن لهذه اللجنة خبرات سابقة،ولم تتجاوز إجراءاتها السيطرة على التصدير فمنعت تصدير السلع الضرورية المستوردة مثل السكر والشاي والقهوة والصابون والشاخاط والأسمنت والأحذية والمصابيح الكهربائية والأدوية والمستحضرات الطبية والحبوب ولاسيّما الحنطة والطحين إلا في الحالات القصوى ، وسمحت بتصدير الجلود والأصباغ والورق والغزول والمعادن والشعير والرز ومشتقات النفط وغيرها بإجازة.

وكان المرسوم قد خوّل اللجنة صلاحية تسجيل كميات وأوصاف المواد التي بحوزة التجار، وإجراء التفتيش وفرض العقوبات اللازمة لأجل حصر المواد الاقتصادية ومنع احتكارها، وإشراف الدولة على توزيعها وبيعها.

وعلى أية حال، ما كانت هذه الإجراءات كافية لإعادة الاستقرار إلى الاقتصاد أو ثبات الأسعار عند مستوى معين،لكنها لم تصل إلى مرحلة تهدد بأخطار جدية إلا بعد فشل حركة السنة ١٩٤١،وتوالي وصول القوات البريطانية بأعداد كبيرة،مما ترتب على ذلك زيادة الطلب على المواد الغذائية فضلاً عن المواد الإنشائية مثل السمنت والحديد والطابوق، ووضعت بريطانيا سيطرتها على المرافق العامة بما في ذلك مؤسسات الأمن والشرطة والرقابة ولاسيّما بعد أن قررت سدّ احتياجات قواتها في العراق وتجهيزاتها محلياً.

وعلى الرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة العراقية لتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعاشية،فقد ازدادت معاناة السكان بسبب تصاعد الأسعار الذي بلغ ذروته في سنة ١٩٤٣ التي شهدت اشتداد المعارك وامتداد ساحتها،وتناقص المخزون

من السلع المستوردة مع شحة المواد المنتجة محلياً ،بسبب الأضرار التي أحدثها فيضان سنة ١٩٤٢، فانتشر الجوع على نطاق واسع وازدادت نسبة الوفيات .وسعت حكومة نوري السعيد السابعة لإيجاد مخرج للازمة والعمل على تخفيف آثار مشكلة التموين فقررت متابعة تنفيذ القوانين والتشريعات الصادرة بالاستعانة بالشرطة وشكلت شرطة لأعمال التموين،لكن إجراءات الحكومة لم تنجح بسبب استشراء السوق السوداء والفساد الإداري ولاسيّما بين الأجهزة المسؤولة عن التموين،بل إن الأجهزة الأمنية تصدت إلى التظاهرات التي كانت تطالب بالطعام والعلاج وكانت الشرطة تفرق المتظاهرين بالقسوة تارةً وبرش الماء عليهم من خراطيم المياه تارة أخرى .

وهكذا كان لمشكلة التموين آثار على عدم الاستقرار السياسي وحصول تذمر شعبي أدى إلى وقوع مصادمات بين الأهالي والشرطة وتسببت في استقالة وزارة نوري السعيد في الثالث من تشرين الأول١٩٤٢ إذ جاء في كتاب الاستقالة((نشوء بعض الخلافات في وجهات النظر حول بعض الأمور المهمة كقضايا التموين)) .ونتيجة لاستمرار موجة الاحتجاجات والتظاهرات والمصادمات بين الأهالي والشرطة استحدثت الحكومة في ايار١٩٤٤ وزارة التموين،للسيطرة على الشؤون الاقتصادية وتنظيم التموين وذلك بمحاربة التهريب-بالتنسيق مع مؤسسات وزارة الداخلية ذات الصلة- وتخصيص مكافآت للذين يساعدون على اكتشاف مثل هذه الحالات وتخصيص ٥٠٪ مما يتم تحصيله من الغرامات وبيع الأموال المصادرة.

كما وجهت انتقادات لاذعة في مجلس الأمة للحكومة العراقية لتقاعسها عن معالجة تدني الأخلاق العامة وانتشار الأفعال الضارة،فطالب الأعضاء من النواب والأعيان الحكومة بمكافحة الملاهي ومنع الرقص الخليع الذي يزيد الفسق والفجور وتفشي الرذيلة على حد قول العين عبد المحسن شلاش(٣).

وزارة الداخلية و اغتيال وزير المالية (رستم حيدر)

أصيبت الوزارة السعيدية بضربة قاصمة في ١٨كانون الثاني١٩٤٠،باغتيال وزير المالية رستم حيدر من مفوض الشرطة حسين فوزي.وقد كان تأثير الحادث قوياً على نوري السعيد،الذي عَدّه موجهاً بصورة أساسية ضده.ما أدى به إلى الاستقالة في ١٨شباط ١٩٤٠،وأعاد تشكيل الوزارة مرة أخرى في ٢٢ شباط من السنة نفسها.

كانت محاكمة قتلة رستم حيدر الشغل الشاغل للوزارة الجديدة وللرأي العام معاً،وقد تبين لوزارة الداخلية بأن المتهم حسين فوزي قد اعترف بالجريمة بشكل صريح ومن دون ضغط أو إكراه وأنه هو الذي قام بقتل رستم حيدر بمفرده ومن دون وجود أي شريك له في العملية.إلا ان ناجي شوكت يروي أن نوري السعيد قد اختلى بالقاتل في مركز الشرطة، ثم أمر بالقبض على جماعة بينهم إبراهيم كمال،وعارف قفطان،وصبيح نجيب، وشفيق نوري السعيدي،مما أدى إلى اختلاف الوزراء فيما بينهم ،واستقال وزير الشؤون الاجتماعية صالح جبر الذي قبلت استقالته في ١٧اذار١٩٤٠وقد أشار صالح جبر إلى أسباب الاستقالة في الكتاب الذي رفعه إلى رئيس الوزراء بهذا الخصوص بالآتي((إن من أهم الأهداف التي رميتم إليها في خطة وزارتكم الحاضرة،هي مكافحة الإجرام السياسي،..إذا لم تتخذ تدابير ناجحة لمكافحته،واستئصال جراثيمه،قبل أن يستفحل،وتتعذر معالجته. تعود البلاد إلى الانحلال)).ثم يشير إلى عدم قدرة الحكومة على القيام بذلك ((هذا وبما اني أرى أن حكومة فخامتكم غير عازمة على اتخاذ هذه التدابير..، يؤسفني جداً ان أجد نفسي غير قادر على الاستمرار بالعمل، لذا ارفع استقالتي ..)) .

ويبدو من النص أعلاه،أنَّ أحد أسباب الاستقالة هو انتشار الجريمة السياسية(٥)،وعدم جدية الحكومة لوضع معالجات موضوعية بشأن الموضوع.

من المحتمل،أنَّ عملية اغتيال رستم حيدر قد تمت بعلم وإيعاز من نوري السعيد ولعل ما يرجح هذا الرأي هو النداءات والصيحات التي أطلقها حسين فوزي في الفجر من يوم تنفيذ حكم الإعدام به بعد إقرار ذلك من المجلس العرفي الذي شُكل للمحاكمة لقاتل رستم حيدر حيث كان يصرخ بأعلى صوته وهو يقاد نحو المشنقة وأمام حشد كبير من المواطنين ((ان نوري السعيد هو السبب.. نوري السعيد هو اللي ورطني..)) .

وهذه إشارة واضحة توجه أصابع الاتهام لنوري السعيد الذي كان يعدّ رستم حيدر منافساً حقيقياً له على رئاسة الحكومة آنذاك.

على كل حال،صدر حكم الإعدام على حسين فوزي في ٢٠اذار١٩٤٠،وعلى صبيح نجيب بالسجن لمدة سنة،كما برأ المجلس كل من إبراهيم كمال وصالح الجعفري وعارف قفطان أما البقية فتمَّ إطلاق سراحهم خلال مرحلة التحقيق(٢).لكن يسجل الباحث بأن هناك قصوراً في إجراءات وزارة الداخلية في حادثة مهمة كهذه،حيث أنّ إجراءاتها اتصفت بالروتينية والمسلكية البحتة.

موقف وزارة الداخلية من أحداث نيسان-ايار١٩٤١

شَرَعَ رشيد عالي الكيلاني بتأليف وزارته الثالثة في ٣١ اذار ١٩٤٠ وقد تضمن منهاجها في المجال الداخلي((صيانة الحريات على أساس الدستور والتقيد بأحكامه))(٣)، فعملت الوزارة على إلغاء الإدارة العرفية في معسكر الرشيد والتي كانت وزارة نوري السعيد قد فرضتها بسبب تأزم الموقف بين كتلة رشيد عالي وحسين فوزي وأمين العمري من جهة بعد محاولة نوري السعيد إحالة الأخيرين إلى التقاعد وبين كتلة طه الهاشمي والضباط الأربعة المؤيدة لسياسة نوري السعيد من جهة أخرى،وأحيل إلى مجلس النواب في عهدها مرسوم(صيانة الأمن العام وسلامة الدولة) ، وقد حظي هذا المرسوم بموافقة مجلس النواب بالاجتماع في يوم ١٣تشرين الثاني١٩٤٠،لكن المرسوم المذكور قد جمد في مجلس الأعيان خمس سنوات وأربعة أشهر وعشرين يوماً إذ قرر رفضه في جلسة ٢١اذار١٩٤٦ .

وعلى الرغم من تجميد مجلس الأعيان للمرسوم رقم(٥٦) لسنة ١٩٤٠،فانه بقي نافذ المفعول زهاء ست سنوات على الرغم من عدم مشروعيته وشعور مجلس الأعيان بمخالفة المرسوم لأحكام القانون الأساسي.

شهدت المرحلة التي أعقبت استقالة الوزارة الكلاينية الثالثة في ٣١ كانون الثاني١٩٤١، تدخل الجيش في السياسة ولاسيّما الضباط الأربعة صلاح الدين الصباغ وفهمي سعيد ومحمود سلمان وكامل شبيب،وتشكلت وزارة برئاسة طه الهاشمي في التاريخ نفسه وذلك لتجاوز الأزمة التي نجمت عن هروب الوصي عبد الإله إلى الديوانية(٢)، واستقالة رشيد عالي الكيلاني(٣). على العكس من ذلك نجد ان وزارة الداخلية استمرت بممارسة واجباتها ومهامها بشكل طبيعي،ولم يقتصر عملها على الواجبات الاعتيادية والروتينية، فقد قامت بمهام إضافية أخرى منها مساعدة المنكوبين والمتضررين من فيضان نهر دجلة الذي حدث في شباط سنة ١٩٤١،مما أضرَّ بالكثير من البيوت والمزارع وأدى إلى توقف حركة القطارات بين بغداد وكركوك وبينهما وبين البصرة،وبذلت وزارة الداخلية جهوداً كبيرة لحصر الأضرار في أضيق نطاق.

بعد تأزم الوضع السياسي الداخلي في العراق وهروب الوصي عبد الإله إلى الحبانية ثم البصرة ثم فلسطين،تمَّ تشكيل حكومة(الدفاع الوطني) برئاسة رشيد عالي الكيلاني، وبدأت مرحلة جديدة من تاريخ العراق المعاصر كان لوزارة الداخلية ولبعض رجالاتها دور مهم فيها،حيث لم يتورع جهاز الشرطة عن محاسبة أي فرد من أفراد الشرطة وقف ضد الاتجاه الوطني وحاول خيانة واجبه وخيانة الوطن.على الرغم من جهود وزارة الداخلية التي كان يشغلها رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني في وزارته الرابعة التي تشكلت في ١٢نيسان١٩٤١،إلا ان هناك انتقادات وجهت إلى قوة الشرطة ولاسيّما في لواء البصرة حيث أشار تقرير وزارة الدفاع العراقية عن ذلك:((أنَّ الشرطة وضعها العام مرض مع الجيش ولكن لا يصح الاعتماد عليها تماماً الاعتماد))(٤)، لكن ذلك لا يقلل من دور وزارة الداخلية في المحافظة على الوضع الأمني الداخلي، ولاسيما خلال اجتماعات مجلس الأمة لانتخاب وصي جديد للعراق،وكانت الشرطة ((يقظة في كل مكان)) لذلك لم يكن من قبيل الصدفة أن يثني رشيد عالي الكيلاني رئيس الوزراء ووزير الداخلية وكالةً على دور المخلصين لواجباتهم من رجال الشرطة في أول خطاب له مع إخوانهم رجال الجيش العراقي،إذ قال((..وجدت من حولي الموظفين كافة يقومون بواجباتهم الرسمية بحماسة والشرطة تعين الجيش في حفظ الأمن وحراسة النظام والشعب..شكري للجيش ورجاله المتفانين في خدمة الوطن.. وتقديري لقوى البلاد المسلحة من جيش وشرطة.. المخلصين لواجبهم..)) .

وعندما فشلت حركة آيار وغادر قادتها إلى إيران تحملت وزارة الداخلية ممثلةً ، بمؤسساتها الأمنية مسؤولية كبيرة في (لجنة الأمن الداخلي) التي تألفت من متصرف بغداد، وأمين العاصمة،مدير الشرطة العام،وممثل من الجيش،وترأس اللجنة أمين العاصمة أرشد العمري حتى نهاية أعمالها بعد توقيع هدنة وقف القتال بين القوات البريطانية والعراقية في ٣١ايار١٩٤١،والتي كان لجهود رئيس اللجنة دور كبير في سير المفاوضات مع البريطانيين بعد أن رأت اللجنة إن لابُدَّ من وقف القتال فوراً،والدخول في المفاوضات مع السفير البريطاني في العراق لعقد هدنة يصان فيها شرف الجيش العراقي، ويُحافظ على استقلال البلاد(٥).

وتجدر الإشارة إلى أنَّ موقف وزارة الداخلية ووزيرها رشيد عالي الكيلاني تجاه منظمة كتائب الشباب(١)كان سلبياً ،على الرغم من دورها المهم في حماية مؤخرة الجيش وضبط الأمن ومراقبة المشبوهين،فقد كان موقف وزير الداخلية متردداً بسبب تأثير دوائر الأمن عليه من خلال إثارة العراقيل أمام تلك المنظمة وتجسيم هفواتها وتكبير أخطائها على نحو يثير القلق،ولعل سبب تردد وزير الداخلية في إسناد منظمة كتائب الشباب لا يكمن فقط في تقارير دوائر الأمن ومحاولة عدد من الوزراء التأثير فيه لعدم فسح المجال أمام تلك المنظمة فحسب،بل يكمن في قلقه من الصلة الوثيقة التي تربط يونس السبعاوي(٢) بتلك المنظمة وما يحظى به في صفوفها من زعامة قوية قد تدفعه إلى استخدامها لتحقيق طموحه السياسي وسيلةً يستعين بها أو يلوّح،مما كان يرقبهُ رشيد عالي بحذر وترقب شديدين(٣). لكن عبد الرزاق الحسني يذكر بان الحكومة قد رحبت بفكرة تأسيس كتائب الشباب،ووافقت على تكوينها بشكل شفوي،لان الوقت لم يتسع لتدقيق منهاجها لتوافق على ذلك بصورة تحريرية،ومنحت مجلس إدارة الكتائب مبلغ مئة دينار لتنفق في بعض شؤونها،كما أمدته بعدد كبير من البنادق،والعتاد،وشرعت الكتائب بمساعدة رجال الأمن بالمحافظة على الهدوء والسكينة وحفر الخنادق لاتقاء أذى الغارات الجوية، ومساعدة الجرحى والمنكوبين..، ولما أحتلّ الجيش البريطاني بغداد في ٢حزيران١٩٤١،اعتقلت الشرطة عدداً كبيراً من المنتمين لكتائب الشباب وأوقفتهم لمدد طويلة، وسفّرت غير العراقيين إلى بلدانهم . وتحدد واجب وزارة الداخلية بان ينسحب الجيش من العاصمة،بعد أن أصدر متصرف لواء بغداد أمراً بمنع التجوال داخل العاصمة خلال مدة الانسحاب،ويتحتم على السكان الإقامة في بيوتهم،واستمرار الحراسات على السفارة البريطانية والمفوضية الأمريكية، تحت إمرة معاون شرطة ومفوضين اثنين،على أن يتم التعاون مع الانضباط العسكري، لمنع التعدي على موظفي الهيئة الدبلوماسية.

ولغرض الإشراف على الأمن واستتبابه تقرر تقسيم مدينة بغداد على ثلاث مناطق هي منطقة الكرخ التي وضعت تحت إشراف مدير الإدارة إبراهيم الشاوي ومنطقة العبخانة والكرادة تحت إشراف مفتش الشرطة درويش لطفي،ومنطقة السراي والاعظمية تحت إشراف مدير الحركات عبد الله عوني.

وقررت وزارة الداخلية أن يقوم مدير شرطة بغداد،بالاتفاق مع أمر الانضباط العسكري، بتأسيس نقاط ثابتة في الميادين العامة والشوارع الرئيسة والجسور وفي مداخل العاصمة الخارجية،لمنع التجمهر،ومنع دخول أفراد العشائر،وغيرهم إلى داخل العاصمة، وأن يقوم مدير الشرطة بتوزيع الدوريات من خيالة،ومشاة،والحراس في الشوارع الرئيسة والأزقة لحفظ النظام،ومنع عملية الإخلال بالأمن واستمرار الحراسات الموجودة في المؤسسات الحكومية،والكهرباء والماء،والأماكن التجارية الرئيسة،وتخويل مدير الشرطة بتقويتها عند الضرورة .

في صباح يوم الثلاثين من ايار١٩٤١ اجتاز عدد من المسؤولين العراقيين الحدود العراقية من خانقين إلى إيران وهم الشريف شرف ورشيد عالي الكيلاني وعلي محمود والفريق أمين زكي والعقداء الأربعة وغيرهم،وتبعهم في مساء اليوم نفسه يونس السبعاوي، الأمر الذي أدى إلى بقاء المملكة العراقية من دون حكومة تتولى إدارتها، لذلك أخذت (لجنة الأمن الداخلي) على عاتقها إعادة الحياة الدستورية مع المحافظة على شرف المملكة وسيادتها التامة وعدم المس بأية صورة كانت باستقلالها وكيانها.

تجدر الإشارة إلى أنَّ الدور الذي أسهمت به وزارة الداخلية مع وزارة الدفاع جعل مدة حكومة الدفاع الوطني مدة خالية من الاضطرابات على الرغم من حراجتها،ومضايقتها من بريطانيا وبعض ساسة العراق،ممن اصبحوا متضررين من الأوضاع التي أوجدتها حركة نيسان-آيار،مما جعلهم يُعجلون بمجيء البريطانيين مرةً أخرى إلى العراق للرجوع إلى المناصب والوظائف التي فقدوها.

وعندما دخلت القوات البريطانية مدينة البصرة،دافع أفراد الشرطة في منطقة العشار ببسالة عن مدينتهم يشاركهم في ذلك قسم كبير من أهالي المدينة والعشائر وكان مدير شرطة البصرة مزاحم ماهر يدير القتال من مركز شرطة العشار،وينظم المقاومة،وجرت معركة دلت نتائجها على قوة إيمان المدافعين بوطنيتهم وأحقيتهم بالدفاع عن وطنهم،مما أسفر عن تكبد القوات البريطانية زهاء مئة إصابة من دون أن يفقد المدافعون شخصاً واحداً، ولما شعر البريطانيون بعظم الخسارة التي حلّت بقواتهم يسروا لجنودهم كسر بعض الحوانيت في سوق العشار لحمل العشائر على نهب أموالها،والانشغال عن مقاتلة الجيش، كما أن بعض اليهود فتحوا دورهم ومكنوا الجنود البريطانيين من نصب رشاشاتهم فوق سطوحها لقهر المدافعين،فعمد أفراد العشائر إلى كسر حوانيت اليهود من دون أن يعتدوا على أحد منهم .

عبد الاله

رستم حيدر

رشيد عالي الكيلاني

العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

مجلس النواب في الثلاثينات

بعد أن أكمل المجلس النيابي دورته الانتخابية التاسعة، صدرت إرادة ملكية تقضي بحل مجلس النواب في التاسع من حزيران سنة ١٩٤٣، والشروع في الانتخابات العامة لمجلس جديد، وبعد عدة أيام أصدر صالح جبر وزير الداخلية تعليماته إلى متصرفي (محافظي) الألوية كافة، ومنها لواء السليمانية، للاستعداد لاجراء انتخابات جديدة، وعلى هذا النحو جرت انتخابات المجلس النيابي للدورة الانتخابية العاشرة، عندما تم انتخاب الناخبين الثانويين في أواخر شهر آب ١٩٤٣، كما تم انتخاب النواب في الخامس من تشرين الأول من العام نفسه.

مشاهد من الانتخابات النيابية في السليمانية في العهد الملكي

■ سالار عبد الكريم الدوسكي

لم تخل انتخابات المجلس النيابي للدورة العاشرة من السلبيات التي رافقت الانتخابات النيابية السابقة، إذ تعاون نوري السعيد مع وزير الداخلية صالح جبر لإعداد قوائم المرشحين، وتمكنا من استحصال موافقة السفارة البريطانية على هذه القوائم، لكنهما فوجئا بوجود قائمة مستقلة أعدها الوصي بنفسه ضمت أسماء خمس من الشخصيات المعارضة لوزارته،ولشخص صالح جبر، وأصدر تعليمات تقتضي بعدم السماح للوزراء وكبار الإداريين باختيار أقاربهم، وكاد إصرار الوصي أن يؤدي إلى وقوع أزمة وزارية لو لم يتدارك نوري الموقف بتنازله أمام رغبات عبد الإله.

من هنا فان نتيجة الانتخابات كانت متوقعة،والذين فازوا عن لواء السليمانية كان اغلبهم من نواب الدورات السابقة ممن حظوا بتأييد الوصي والحكومة وتزكيتها، وهم:

محمد أمين زكي، عزت عثمان، احمد حمه آغا، احمد مختار بابان، احمد توفيق، روؤف الشيخ محمود، وكان الأخير قد تم انتخابه بالتزكية لانتمائه إلى أسرة الشيخ محمود الحفيد.

بدأ المجلس الجديد دورته بعقد اجتماع غير اعتيادي بعد مرور أربعة أيام على انتخابه،أي في التاسع من تشرين الأول ١٩٤٣، واستمرت جلساته حتى ٣١ تشرين الثاني من العام نفسه، وبلغ عدد جلساته ثماني جلسات. فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول في الأول من كانون الاول١٩٤٣، واستمرت جلساته حتى ٣١ تشرين الثاني من العام نفسه، وبلغ عدد جلساته ثمانين جلسة، وبلغ عدد جلساته (١٢٥) جلسة. ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الثاني الذي بدأ في الثاني من كانون الاول١٩٤٤، واستمر حتى الحادي والثلاثين من أيار ١٩٤٥، وبلغ عدد جلساته ثلاث جلسات.وبدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث في الأول من كانون الأول ١٩٤٥، واستمر حتى الحادي والثلاثين من أيار ١٩٤٦، عندما صدرت الإرادة الملكية بحله، وبذلك بلغ عدد جلساته (٤١) جلسة. مما يعني أن مجموع جلسات المجلس في دورته الانتخابية العاشرة بلغ مائة و ثلاثا وعشرين جلسة.

أما انتخابات الدورة الحادية عشرة (١٧آذار ١٩٤٧-٢٢ شباط ١٩٤٨)، والتي جرت في عهد الوزارة السعيدية التاسعة (١٢ تشرين الثاني ١٩٤٦ – ٢٩ آذار ١٩٤٧)، فقد جرت طبقاً لأحكام قانون انتخاب النواب الجديد رقم (١١) لسنة ١٩٤٦،والذي بموجبه أصبح اللواء أكثر من دائرة انتخابية، إلى جانب اعتماده أسس جديدة كالترشيح والتزكية، فضلاً عن زيادة عدد المقاعد النيابية من (١١٥) مقعد إلى (١٣٨) مقعد، نتيجة الزيادة الحاصلة في عدد سكان العراق إذ ارتفع عدد الأفراد من (٣,٣٨٠,٥٣٣) استناداً إلى إحصاء عام ١٩٣٤، إلى (٤,٨١٦,١٨٥) استناداً إلى إحصاء عام ١٩٤٧ومن الطبيعي أن الزيادة المذكورة شملت لواء السليمانية، إلا أن عدد مقاعد نواب السليمانية بقيت على حالها،ولم تشملها الزيادة، كما في الدورتين السابقتين.

عندما باشرت الحكومة بإجراء الانتخابات الأولية في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٤٧ بدأت بالتدخل في مرحلة الترشيح، وهذا ما حدث للمرشح علي كمال الذي كان يروم الترشيح للانتخابات، والذي أكد قائلاً: " فوجئت بمعارضة الحكومة لي حينما علمت (الحكومة) أنني سأكون الفائز الأول في الانتخابات ... (فقررت) بان انسحب من الترشيح خشية إراقة دماء الشباب"، وبسبب التدخل الحكومي المكشوف في الانتخابات قرر الحزبان الوطني الديمقراطي، والأحرار الانسحاب من الوزارة والانتخابات، بعد أن تبين لهما أن الوزارة خرقت الشروط التي تم الاتفاق عليها عند موافقتهما على الاشتراك في الوزارة.

وبدوره وقف الحزب الديمقراطي الكردي موقفاً معارضاً من الانتخابات، وأعلن عن ذلك في صحيفته الرسمية (رزگاری)، في عددها (١٣) والصادر في أيلول عام ١٩٤٧: " إن الانتخابات كانت مزورة فلم ينتخب الشعب نواب هذا المجلس، بل عينوا فيه تعييناً خاصاً من قبل نوري السعيد".

وهكذا كان للحكومة الدور البارز في ترشيح وفوز مرشحيها في اللواء، وفاز في هذه الدورة عن لواء السليمانية كل من: (جمال بابان، بهاءالدين نوري، أنور جميل الجاف، بابا علي الشيخ محمود الحفيد، سليم محمد عبدالله بشدري، عبدالحميد الجاف).

في السابع عشر من آذار ١٩٤٧ بدأ الاجتماع غير الاعتيادي للدورة الحادية عشرة، واستمرت جلساته حتى العشرين من تموز من العام نفسه، وبلغ عدد جلسات المجلس أربعا وأربعين جلسة.فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول من الدورة الانتخابية الحادية عشرة في الأول من كانون الأول ١٩٤٧،واستمر حتى الثاني والعشرين من شباط ١٩٤٨،عندما صدرت الإرادة الملكية بحله، بعد أن عقد اثنتا عشرة جلسة فقط.ويكون بذلك مجموع جلسات المجلس في دورته الانتخابية الحادية عشرة قد بلغ ستا وخمسين جلسة.

وكان السيد محمد الصدر،الذي ألف الوزارة بعد يومين من سقوط وزارة صالح جبر في السابع والعشرين من كانون الثاني قد اضطر الى حل المجلس النيابي بعد طعن الأحزاب السياسية في شرعية انتخابه. وفي هذا الصدد نددت مجلة نزار الكردية، في عددها الرابع، الصادر في ١٥ ايار١٩٤٨ بالمجلس النيابي المنحل، وأفسحت عن أمانيها في رؤية مجلس نيابي حقيقي في ظل حكومة الصدر قائلة:

" أما الآن وقد أنخذل الاستعمار ومؤيده وانتصر الشعب في انتفاضته المجيدة ووثبته المباركة، وتم دفن المجلس النيابي المزيف وأهيل على قبره التراب، وان الشعب يريد أن لا تتكرر المآسي السابقة وان لا تمثل المهازل العهد البائد مرة أخرى ... أما إذا كانت الانتخابات صورة طبق الأصل من الانتخابات السابقة فسيكون المجلس حتماً ومن دون شك نسخة مكررة من مجالس العهد البائد... إن الأمة تريد أن تجرب نفسها بممارسة حقوقها الدستورية في انتخاب النواب وتريد أن تكون هذه الانتخابات خالية من كل شائبة بعيدة عن كل تدخل فأنها لأول مرة في حياتها تريد أن تمارس حقها هذا بحرية تامة فهل ستحقق هذه ألاماني، وهل سيكون المجلس المنتظر وفق ما يطلبه الشعب وحسبما تريده الأمة، وهذا ما نتركه الآن للمستقبل لتدل عليه الأيام القادمة وليبرهنه المجلس المرتقب".

وعلى غرار الانتخابات السابقة تفننت الحكومة في استخدام الأساليب التي من شأنها إبعاد المرشحين غير المرغوب فيهم، عن طريق رفض استلام التأمينات خلال المدة القانونية، فضلاً عما رافقت الانتخابات من أساليب ضغط وتهديد وشدة ومصادمات دموية أودت بحياة الكثيرين، والتي يعتقد المؤرخ عبد الرزاق الحسني صاحب الوزارات العراقية، إن أصابع الاتهام موجهة إلى الوصي عبدالاله الذي كان وراء تلك الحوادث، مما دفع وزير التموين محمد مهدي كبة (رئيس حزب الاستقلال) إلى تقديم استقالته، احتجاجاً على تدخل الحكومة في الانتخابات المذكورة. ومرة أخرى جاء تعليق مجلة نزار في عددها الصادر في الثلاثين من حزيران١٩٤٨ صورة حقيقية إلى ما آلت إليه نتيجة الانتخابات، والظروف التي رافقت العملية الانتخابية بقولها:

"... ولا نود الإطالة في الكتابة على كيفية إجراء الانتخابات وموقف الحكومة منها لان

ذاكرة
العدد 3091/
السنة الحادية عشرة
الاثنين (2) حزيران 2014

هذا الموقف وتلك الطريقة كانتا مكشوفتين للجميع ولكننا نقول لأننا لا يمكننا أن نبرئ موقف الحكومة السلبي عن مسؤولية المقومات الدموية التي وقعت في بعض المناطق الانتخابية مما أدى إلى قتل بعض الأبرياء وجرح الكثيرين دون أن نجن من ذلك غير إضعاف الإيمان بحرية الانتخابات وتشجيع بعض المرشحين على التزوير واستعمال وسائل وطرق بوليسية مخزية جداً للفوز على خصومهم، فاضطر بعض المرشحين إلى الانسحاب من المعركة الانتخابية لأنهم لا يقبلون لأنفسهم مواجهة خصومهم بمثل هذه الوسائل البعيدة كل البعد عن روح الديمقراطية والتي لا يمكن فسح المجال بأتباعها إلا في البلاد المتأخرة جداً في الحياة الديمقراطية ".

لم يختلف الأمر في لواء السليمانية عن بقية الألوية الأخرى، ومما يؤكد تدخل الحكومة هو دعمها للمرشح بهاء الدين نوري عندما طلب وزير الداخلية مصطفى العمري من وكيل متصرف السليمانية بالقيام بما يلزم للمرشح المذكور، رغم كونه من سكنة بغداد، وفعلاً فاز المرشح في انتخابات الدورة الثانية عشرة (٢١حزيران ١٩٤٨-٣٠حزيران ١٩٥٢) بعد تدخل حكومي لصالحه.

وفاز في هذه الدورة الانتخابية عن لواء السليمانية كل من: علي كمال، بهاء الدين نوري، حسن الجاف، عبد الحميد الجاف، إبراهيم رشيد، احمد برزنجي.

في الواحد والعشرين من حزيران ١٩٤٨ بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول للدورة الانتخابية الثانية عشرة، واستمرت جلساته حتى التاسع والعشرين من تشرين الثاني ١٩٤٨.وبلغ عدد جلساته سبعا وعشرين جلسة.فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي في الأول من كانون الأول العام نفسه، وانتهى في الثلاثين من حزيران ١٩٤٩،وبلغ عدد جلساته ستا وخمسين جلسة. ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الثاني في الأول من كانون الأول ١٩٤٩، واستمر حتى الخامس عشر من تموز ١٩٥٠، وبلغ عدد جلساته اثنتان وخمسين جلسة.فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث في الثاني من كانون الأول ١٩٥٠، واستمرت جلساته حتى الحادي والثلاثين من آيار١٩٥١، وبلغ عدد جلساته ثماني وخمسين جلسة.ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الرابع في الأول من كانون الأول١٩٥١،واستمرت جلساته حتى الثلاثين من حزيران ١٩٥٢. وبلغ عدد جلساته اثنتين وأربعين جلسة. مما يعني أن مجموع جلسات المجلس في دورته الانتخابية الثانية عشرة بلغ مائتين و خمسا وثلاثين جلسة،وبذلك تسجل هذه الدورة الرقم القياسي في عدد جلساتها في تاريخ المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي.

أما انتخابات الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، فقد بدأ التحضير لها في أواخر عام ١٩٥٢ في عهد وزارة نور الدين محمود العسكرية وتم في السابع من كانون الثاني ١٩٥٣، في ظل الأحكام العرفية المعلنة، ووفق مرسوم الانتخاب المباشر الجديد(مرسوم رقم ٦ لسنة ١٩٥٢). وشهدت تدخلات حكومية باستخدام أساليبها المعروفة السابقة، ولاسيما انه لم يرد في المرسوم ما يشير إلى أن الطعن في النيابات،بعد تصديق المضابط الانتخابية على انه جرما يلزم العقاب. من هنا جاءت نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الدستوري بأغلبية المقاعد النيابية،ولاسيما بعد مقاطعة الأحزاب المعارضة الوطنية الثلاثة (الحزب الوطني الديمقراطي،حزب الاستقلال،وحزب الأمة) للانتخابات.

في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٥٣ بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول للدورة الانتخابية الثالثة عشرة، واستمر جلساته حتى الثالث والعشرين من تموز من العام نفسه، وبلغ عدد جلساته أربعين جلسة .ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الثاني في الأول من كانون الأول ١٩٥٣، واستمرت جلساته حتى الثامن والعشرين من نيسان ١٩٥٤، وبلغ عدد جلساته إحدى وثلاثين جلسة،عندما صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس. مما يعني إن عدد جلسات المجلس في الدورة الانتخابية بلغ إحدى وسبعين جلسة.

ومثل لواء السليمانية في هذه الدورة كل من : إبراهيم سعيد، حسن الجاف، علي كمال، عمر خدر، ماجد مصطفى، عبدالحميد الجاف.

أما انتخابات الدورة الرابعة عشرة (٢٦ تموز ١٩٥٤ – ٣ آب ١٩٥٤) فقد جرت على عهد وزارة أرشد العمري الثانية، والذي ألفها في (٢٩ نيسان ١٩٥٤-٣ آب ١٩٥٤)، بعد استقالة وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية في التاسع من نيسان، فكانت باكورة أعمالها هو حل المجلس النيابي في أول أيام تشكيلها.

وقد واجهت حكومة أرشد العمري معارضة واسعة من قبل القوى الوطنية، لاسيما بعد إعلانها عن إجراء انتخابات جديدة في حزيران ١٩٥٤، على أساس إن " تاريخ رئيسها وأقطابها زاخر بالأعمال الاستفزازية ضد الشعب وحرياته" وقد استغلت الأحزاب المعارضة العلنية منها، والسرية هذه الفرصة للإعلان عن مشاركتها فيها، و تمكنت هذه الأحزاب(الا ستقلال،الوطني،الشيوعي،وبعض المستقلين) من صياغة برنامج عمل سياسي مشترك أعلن عنه في الثاني عشر من أيار ١٩٥٤، والذي أصبح فيما بعد أساسا " لميثاق الجبهة الوطنية " الانتخابية.ومن المفيد الإشارة إلى أن الجبهة المذكورة تجاهلت الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما انه جاء خاليا من الإشارة إلى الحقوق القومية للشعب الكردي.

وكشفت الحوادث والوقائع على إن هذه الانتخابات لم تخل بدورها من مداخلات غير مشروعة من قبيل التزوير والتوجيه الحكومي، ولا سيما كان من المقرر أن تسفر الانتخابات عن أكثرية تأتمر بأمر البلاط وتسير وفق توجيهاته. إذ تصاعدت المقاومة الحكومية لمرشحي الجبهة الوطنية في مختلف مناطق البلاد، وفي السليمانية ألقت الشرطة القبض على إبراهيم احمد وعمر مصطفى و ستة عشر شخصاً آخرين ولم تطلق سراحهم إلا بعد انتهاء الانتخابات. وكان الحال كذلك في سائر أنحاء البلاد.

أجريت انتخابات الدورة الرابعة عشرة في موعدها في جميع المناطق العراقية في التاسع من حزيران ١٩٥٤، و فازت المعارضة (الجبهة الوطنية) بأحد عشر مقعداً، وعلى أثرها وردت إلى وزير الداخلية عدة شكاوى حول التدخلات الحكومية وصفتْ الانتخابات "بالغير الحرة"، ومتهمة الحكومة "بالتدخل السافر"، واتهامها بإيقاف ومطاردة بعض وكلاء المرشحين على الصناديق، رغم وجود وكالات مصدقة لديهم فضلا عن تعرض بعض المرشحين للضغوطات من قبل السلطات الحكومية.وكذلك وجدت بعض اللجان الانتخابية عند فتحها للصناديق إنها مملوءة بالأوراق قبل وقت الانتخابات، وتعرض بعض وكلاء المرشحين للاعتداء بالضرب، مثلما حدث لوكيل مرشح الجبهة الوطنية عبدالكاظم عبد الرضا في الديوانية.

وعلى ما يظهر فان الانتخابات في لواء السليمانية كانت تجري دائماً وفقا لإرادة الحكومة التي كانت تسيطر على مجرياتها بشكل كامل. وفاز في هذه الدورة الانتخابية كل من: إبراهيم سعيد، احمد محمد صالح، با بكر حسن، جلال عبدالحميد، ماجد مصطفى، وعلي كمال.

جرى افتتاح المجلس النيابي بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٥٤، للاستماع إلى خطاب العرش، وانتخاب ديوان رئاسة المجلس، وقد ظهر إن عدد المعارضين للمجلس بلغ ٣٢ نائباً (أحد عشر نائباً من الجبهة الوطنية، فضلا عن عدد آخر من المعارضين)، وهم الذين صوتوا ضد مرشح الحكومة لرئاسة المجلس عبدالوهاب مرجان، وكان هذا الاجتماع هو الأول والأخير، إذ صدرت الإرادة الملكية بتعطيل مجلس الأمة حتى أواخر تشرين الثاني من العام نفسه، ولم تمض أيام قلائل على تأليف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة، حتى صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب تمهيدا لانتخاب مجلس جديد له. وهكذا فان هذا المجلس لم يعقد سوى جلسة واحدة فقط هي جلسة الافتتاح.

أصدرت وزارة الداخلية أمراً بالشروع في انتخابات الدورة الخامسة عشرة في الثاني عشر من أيلول ١٩٥٤، فقاطعتها بعض الأحزاب السياسية (حزب الأمة الاشتراكي، الحزب الوطني الديمقراطي)،وقرر الاشتراك فيها البعض الأخر (حزب الاستقلال).

ومنذ البداية ظهر تدخل السلطة في هذه الانتخابات وبشكل سافر حيث اخذ الموظفون الإداريون يتدخلون في أمر لجان التفتيش وفي اختيار المحلات لها، وقد حدث في السليمانية في الثالث عشر من أيلول إضراب عام احتجاجاً على نتائج الانتخابات فيها، وكان يبدو إن هذا الإضراب سينتهي بسلام عندما عاد الناس إلى مزاولة أعمالهم،ولكن وبعد مرور ثلاثة أيام، أي في السادس عشر من أيلول، عادت المظاهرات من جديد، مما اضطرت قوات الأمن إلى أن تتصدى للمتظاهرين، فسقط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين الشرطة والأهالي، وقد القت الحكومة كعادتها ذلك الأمر على مجرمين هاربين من وجه العدالة. جرت انتخابات الدورة الخامسة عشرة (١٦ أيلول ١٩٥٣-٢٧ آذار ١٩٥٨)،و فاز معظم النواب بالتزكية، الأمر الذي وصفه محمد حديد "بمهزلة لم يشهد لها العراق مثيلا" ، وبذلك لم يكن المجلس الجديد بأفضل من المجالس السابقة، ولا انتخاباته بأفضل من انتخاباتها، حسب رأي سياسي آخر معاصر للانتخابات.

وقد فاز في هذه الدورة الخامسة عشرة ستة نواب من لواء السليمانية من مجموع مائة وخمس وثلاثين نائبا، إذ فاز بالتزكية عن قضاء شهربازار النائب إبراهيم الشيخ سعيد الحفيد كونه المرشح الوحيد لتلك المنطقة، وهو العدد الذي يساوي لما هو مخصص من مقاعد لمجلس النواب لذلك القضاء. والأمر نفسه ينطبق على كل من :عبد الحميد الجاف، وحسن فهمي علي الجاف، اللذين فازا بالتزكية عن قضاء حلبجة، بعد أن انسحب المرشح الأخر عزت محمد صالح واسترد تأميناته، وبذلك أصبح عدد المرشحين يساوي عدد نواب المنطقة. كما فاز بالتزكية أيضا رسول حسن عن المنطقة الانتخابية لقضاء بشدر بعد انسحاب احمد حمة آغا، وبذلك أصبح المرشح الأول الوحيد لتلك المنطقة الانتخابية، وهو يساوي العدد المخصص لمقاعد مجلس النواب لذلك القضاء دون خوض الانتخابات كما فاز نائبان عن مركز قضاء السليمانية وهما: سعيد قزاز، وعلي كمال ، وحصل الأول على ٩٢٪ من الآراء الصحيحة، فيما حصل الثاني على ٨٠٪ من الآراء الصحيحة في المنطقة الانتخابية قضاء مركز السليمانية،بعد انسحاب عزيز ياملكي من الانتخابات في تلك المنطقة الانتخابية.

في السادس عشر من أيلول ١٩٥٤ بدأ الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس، وقد أنتهى هذا الاجتماع بعد جلسة الافتتاح مباشرة، فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول للدورة الانتخابية الخامسة عشرة في الأول من كانون الأول ١٩٥٤، واستمر جلساته إلى الحادي والثلاثين من أيار ١٩٥٥، وبلغ عدد جلساته تسعا وثلاثين جلسة، ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الثاني الذي بدأ في الأول من كانون الأول ١٩٥٥،واستمر جلساته إلى الحادي والثلاثين من أيار ١٩٥٦، وبلغ عدد جلساته أربعا وأربعين جلسة .وفي الأول من حزيران ١٩٥٦ بدأ الاجتماع غير الاعتيادي، واستمر إلى الثالث عشر من الشهر نفسه، وبلغ عدد جلساته أربع جلسات.فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث في الأول من كانون الأول ١٩٥٦، واستمر إلى الثلاثين من حزيران ١٩٥٧، وبلغ عدد جلساته واحدا وعشرين جلسة، ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الرابع في الأول من كانون الأول ١٩٥٧، واستمر إلى السابع وعشرون من آذار ١٩٥٨، وبلغ عدد جلساته سبع وعشرون جلسة، مما يعني إن مجموع جلسات المجلس في الدورة الانتخابية الخامسة عشرة بلغ ستا وثلاثين ومائة جلسة.

وقد أصدرت وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة (٣ آذار ١٩٥٨ – ١٩ أيار ١٩٥٨) إرادة ملكية بحل المجلس في اليوم التالي،بسبب قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن في السابع عشر من اذار ١٩٥٨،مما استوجب تعديل الدستور العراقي وحل مجلس النواب، وعلى اثر ذلك أصدر سعيد القزاز وزير الداخلية بيانا حدد فيه يوم الخامس من أيار ١٩٥٨ موعداً لإجراء الانتخابات العامة للدورة الانتخابية السادسة عشرة في جميع المناطق الانتخابية في العراق،ولم تتميز هذه الانتخابات عن سابقاتها،إذ فاز فيها بالتزكية (١١٨) نائبا من اصل (١٤٨) نائبا.

ومن الملاحظ ان عدد مقاعد المجلس النيابي قد زاد في غضون هذه الفترة نتيجة الزيادة الحاصلة في عدد سكان العراق، إذ بلغ (٦,٣٣٩,٩٦٠) مليون نسمة، استناداً إلى إحصاء عام ١٩٥٧ .ومن الطبيعي أن تشمل هذه الزيادة عدد سكان لواء السليمانية، إذ ارتفع عدد سكانها من (٢٢٦,٤٠٠) نسمة استناداً إلى إحصاء عام ١٩٤٧ إلى (٣٠٤,٨٩٥) نسمة، استناداً إلى إحصاء عام ١٩٥٧، أي أن الزيادة بلغت (٧٨,٤٩٥) نسمة. ويلاحظ بان الزيادة الحاصلة في عدد السكان قد أثرت أيضا على زيادة عدد المقاعد المخصصة للواء السليمانية، حيث زاد العدد من ستة إلى سبعة مقاعد أي بزيادة مقعد واحد. وقد مثل لواء السليمانية في هذه الدورة كل من: سعيد قزاز وعلي كمال عن مركز قضاء السليمانية وجلال عبد الحميد الجاف وحسن علي بك الجاف عن قضاء حلبجة، أما إبراهيم سعيد الحفيد فقد مثل قضاء شهر بازار، في حين مثل كل من بايز بابكر قضاء بشدر، وسامي فتاح عن قضاء رانية، وقد فاز الجميع بالتزكية.

يظهر مما تقدم إن تدخل الحكومات العراقية في سير العملية الانتخابية، وخلال ستة عشرة دورة انتخابية، وفي جميع الألوية العراقية، ومن ضمنها السليمانية، جعل من السهل على تلك الحكومات المتعاقبة ترشيح نوابها في المجلس، الأمر الذي ترك أثرا سيئا على الحياة النيابية في العراق، وغدا المجلس عرضة للحل من قبل الحكومة التي أقدمت على حل المجلس ثلاثة عشرة مرة.

متصرفية السليمانية في الثلاثينات

احمد رامي يكتب عن القبانجي

■ احمد رامي

محمد القبانجي هذا الاسم الكبير في عالم الغناء والذي نال اعجابا منقطع النظير وشهرة عربية واسعة ، وكان صاحب طريقة في هذا اللون صار لها اتباع ومريدون وعشاق ، حتى صار يمثل جزء من ذاكرة العراق التراثية والشعبية ، حيث ما زالت الاسماع تطرب لقراءاته واغانيه ، فالقبانجي مطرب من طراز رفيع ومبدع ومجدد وشاعر ذي بديهة رائعة بارع في الإلقاء الغنائي وفي التقطيع النغمي،

وهو صانع مقامات، وأنها تشكل بحد ذاتها إرثاً بليغاً في الفن والثقافة ، ويكفي القبانجي تفرده بالمقام الأول في الغناء في زمن حفل بظهور فطاحل الغناء والمقام أمثال: رشيد القندرجي ونجم الشيخلي ومحمود الخياط وأحمد الكفر وأحمد الموصلي وحسن خيوكه وعبد القادر حسون وأحمد موسى ويوسف عمر وعبد الرحمن خضر وعباس كمبير وجميل الاعظمي وجميل البغدادي ويوسف حريش ، ويكفيه عزاً وشرفاً أنه كان المطرب الذي صان المقام من محنة الارتزاق والتكسب في زمانه، فقد كان (رحمه الله) محسناً وجليل المنزلة، عاصر كبار شعراء العراق والأمة واغتنى من شاعريتهم وإبداعهم وغنى أشعارهم وشاركهم في همومهم الوطنية، وظل صوته يصدح للوطن ووحدة العرب ولفلسطين ، وقد كانت زيارات المرحوم القبانجي لبلدان كثيرة أكسبته حسن المعاشرة وأعطته موقعاً متميزاً في العلاقات الاجتماعية والفنية، فهو محترم أينما يكون وهو بحق سفير بلا سفارة كما أعبر أنا دائماً عن فنانينا الكبار، فحين التقى بأم كلثوم في القاهرة وخرج مع أحمد رامي يتمشيان على كوبري النيل سأل الأستاذ القبانجي أحمد رامي : ام كلثوم هذه الفنانة الرائعة هل تحب؟ ، نظر أحمد رامي اليه نظرة شاعر لفنان وقال: كيف يبقى خالياً من له عين وقلب؟ ، صاح القبانجي : «الله.. أكمل يا أحمد»، رد عليه أحمد رامي : لا أكمل البيت الا اذا أعطيتني وعداً بان تغنيه لي، قال القبانجي: أغنيها ، وراح أحمد رامي يكتب ثم يقرأ للقبانجي هذه الأبيات:

غلب الشوق غلب
والهوى شيء عجب
لائمي في حبها
أي قلب ما أحب
أي طير لم ينح
من حنين وطرب
أي غصن لم يمل
إذ نسيم الفجر هب
كيف يبقى خالياً
من له عين وقلب

وعلي كوبري النيل غنى القبانجي هذه الأبيات بيتاً.. بيتاً وهو يعيدها ويتجلى بها حتى اجتمع الناس وراحوا يصفقون له ويطلبون الإعادة ، فقد أقام حفلاً غنائياً بلا تذاكر دخول وكان الشعر لرامي والصوت واللحن للقبانجي والسامعون ناس اجتمعوا بلا موعد ليطربوا ويستمتعوا بفن عال لا حدود له

لهذه الاسباب اعلنت سارة خاتون افلاسها سارة اوانيس اسكندر المعروفة في الأوساط البغدادية باسم (سارة الزنكينة) او (سارة خاتون) كما يحلو لبعضهم ان ينعتها، كانت تعتبر من أغنياء العراق المشهورين لما تملكه من عقارات واسعة و شاسعة في عدة مواقع من بغداد احدها (كمب سارة) كما لها مقاطعات زراعية كبيرة في اغلب المدن العراقية ورثتها عن أبيها وزوجها إلا إنها لسوء تصرفها بهذه الاملاك الكبيرة وعدم تبصرها بعواقب الامور فقد وضعت ثقتها بسماسرة و اشخاص مستغلين طامعين في ثروتها فقد كانوا مستعدين لاقراضها المبالغ التي تحتاج اليها

– وما اكثر ما كانت تحتاج – لقاء فائدة عالية جداً ويرهن احد عقاراتها او مزارعها بحيث عند استحقاق اجل تسديد الدين وعدم تمكنها من ذلك بعمد الدائن الى بيع المرهون حيث يتملكه بمبالغ تقل كثيراً عن قيمته الحقيقية (ان كيفية تملك دارها في المسبح وتملك مقاطعة الدبوني الشهيرة في الكوت ومن تملكها معروفة لدى المطلعين في العراق).

يضاف الى ذلك تبذير ابنها الوحيد المدعو (برسي) والمقيم في اوروبا بحجة الدراسة وطلباته المستمرة بتوزيده بمبالغ كبيرة لينفقها على ملذاته وسفاهاته وعندما تكون المبالغ المطلوبة غير متوفرة لديها تعمد الى الاستقراض من مرابين جاهزين ومحيطين بها دائما بفائدة عالية جداً وبضمان رهن ملك كما هو موضح في مقدمة هذا الكلام.

اعتادت سارة ان توكلني في اغلب الدعاوى التي تقيمها او تقام عليها منذ سنة ١٩٤٢ وفي اواخر هذه السنة طلبت إليّ اقامة الدعوى على ابن عمها (هايك) الذي يدير ويتصرف بالمقاطعة المسماة عنانة الواقعة في مدينة الحلة والتي تملك اسهماً فيها مطالبة ببدل حصتها الذي قدرته بمبلغ ١٥٠٠ دينار وسبب اقامتها هذه الدعوى هو خصوصيتها مع ابن عمها وكرهها الشديد له ورغبتها في الحاق الضرر به مهما يكلفها ذلك من مصاريف.

دفعت لي ١٥٠ ديناراً كمقدمة اتعاب محاماة حيث ان الدعوى تقام في محكمة الحلة، اقمت الدعوى في محكمة بداءة الحلة وكانت مؤلفة من ثلاثة حكام وكان رئيسها انكليزيا على ما اتذكر. وحضر المحامي سلمان الشيخ داود وكيلاً عن المدعى عليه. قررت المحكمة تاجيل الدعوى لأجل انتخاب ثلاثة خبراً لتقدير البدل المطالب به.

وقبل ان يأزف موعد المرافعة راجعتني سارة قائلة ان وكيل مايك سلمان الشيخ داود من نافذي الكلمة في هذه الايام وهو صديق للانكليز لذلك ارغب بتوكيل المحامي نجيب الراوي الذي له نفوذ وصلة بالمسؤولين وبالانكليز ليقف تجاه سلمان الشيخ داود. فقلت لها أن لا حاجة لذلك حيث أن موضوع الدعوى أصبح متوقفاً على تقدير الخبراء الذين ستعينهم المحكمة. فأجابتني لأجل أن اطمئن من نتيجة الدعوى ارغب في توكيله معك علما بان أجورك لا تتأثر بتوكيله. تجاه إصرارها وحيث أن نجيب الراوي صديقي اتصلت به هاتفيا وطلبت حضوره لان سارة تنتظره، فلما جاء وشرحت له موضوع الدعوى وقرار المحكمة بتعيين الخبراء وافق على التوكل ارتاحت سارة لذلك وسلمته صكاً بمبلغ ١٥٠ ديناراً مقدمة أتعاب المحاماة.

وفي الموعد المحدد للمرافعة ذهبنا الى الحلة نجيب الراوي وأنا وسارة بسيارتها وأعلمتنا المحكمة بانتخاب خبراء ثلاثة معروفين بالكفاية والاستقامة كان احدهم عبد الرزاق مرجان ولا أتذكر الآخرين.

ذهبنا مع هيئة المحكمة والخبراء والمدعى عليه ووكيله الى موقع المزرعة، فلما تجول الخبراء في ارجائها واطلعوا على اوضاعها وظروفها وغير ذلك اعدوا تقريرهم وعند عودتنا الى المحكمة سلموا التقرير وكان مضمونه ان ما تستحقه موكلتنا مبلغ قدره ٦٠٠ دينار بدلا من الالف والخمسمائة دينار المطالب بها فسجلنا بعض الملاحظات والاعتراضات ثم عدنا الى بغداد وكانت سارة متاثرة من قرار المحكمة لا بسبب المبلغ المحكوم به بل لانها اعتبرت ان القرار صدر لصالح هايك واتفقنا معها على تمييز القرار.

وقبل تنظيم اللائحة التميزية راجعتني سارة قائلة: ان داود الحيدري قد اصبح وزيراً للعدلية وهو صديق نصرة الفارسي ونسيبه لذلك ارغب في توكيله ليشترك معكما في التوقيع على اللائحة التميزية.

قلت لها لا يوجد مبرر لطلبك هذا اذ ان نصرة الفارسي لا يقدم على مفاتحة صديقه وقريبه وزير العدلية في موضوع اية قضية مهما كانت مهمة ولو فرضنا انه سيفعل ذلك فان وزير العدلية لا يمكن ان يفاتح حكام محكمة التمييز في قضية مثل هذه يضاف الى ذلك حتى انه لو اقدم على مفاتحتهم فانهم لا يستجيبون له ان كان الطلب باطلاً.

ورغم ذلك فان سارة اصرت على توكيل نصرة وهو ايضا صديقي فخابرته قائلاً ان سارة في مكتبي وهي ترغب في توكيلك في قضية فحضر نصرة وشرحت له موضوع الدعوى والمرحلة التي وصلت اليها واخبرته باننا اتفقنا على تمييز قرار محكمة بداءة الحلة وان سارة ترغب باشتراكك في تنظيم اللائحة التميزية فوافق نصرة فقدمت له سارة صكاً بمبلغ ١٥٠ ديناراً كمقدمة اتعاب المحاماة.

نظمنا اللائحة التميزية طالبين نقض قرار محكمة البداءة لوجود بعض الاخطاء عند تعيين الخبراء، ثم ان الخبراء بالاسلوب الذي اتبعوه اثناء الكشف والتقدير لم يتمكنوا من الوقوف على الوارد الحقيقي للمزرعة.

صدقت محكمة التمييز قرار محكمة البداءة وبذلك تكون سارة قد صرفت على هذه الدعوى بين اتعاب محاماة ورسوم واجور خبراء ومصاريف سفر مبلغاً يزيد على المبلغ المحكوم به كل ذلك بسبب كرهها لابن عمها هايك ورغبتها في ازعاجه والحاق الاذى به بصرف النظر عما يلحقها جراء ذلك من نفقات وخسائر.

هذا نموذج بسيط عن تصرفات سارة التي ادت بالنتيجة الى افلاسها في اواخر ايام حياتها بحيث بعد وفاتها تبرع لها بعض معارفها بنفقات التشييع والدفن وغيرها.

عن كتاب ذكريات نجيب الصائغ

محمد القبانجي

ذاكرة
ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون
نائب رئيس التحرير: علي حسين
هيئة التحرير: رفعت عبد الرزاق
الاخراج الفني: نصير سليم
طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون